ملحق

بناء السلام في لبنان

العدد رقم ٢٧، آذار ٢٠٢١ #جبل لبنان

UNDP

UKaid من الشعب البريطاني

ملحق خاص عن جبل لبنان

ملحق يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من المملكة المتحدة، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، و مع جريدة Daily Star بنسخته الانكليزية، و مع جريدة L'Orient le Jour بنسخته الفرنسية. يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عمل فني لعمرا قنديل

03 الذاكرة الجماعية والتعامل مع الماضي والمستقبل

04 السلام وإعادة تأويل الماضي: تفكيك النزاعات في جبل لبنان

05 أيكون لجبل لبنان حضورٌ واضحٌ في فنون محليّة؟

06 بلديات المتن تقدّم مثالاً جيّداً من خلال إحياء مبادئ المسؤوليّة الجماعيّة

07 مستشفيات جبل لبنان تكافح تحت وطأة الجائحة والأزمة الإقتصاديّة

08 لاجئات سوريّات في مهبّ الريح

09 برج البراجنة: إنتاج حيّز حضري وأشكال من المشاركة المحليّة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين

10 إنخراط المرأة في جبل لبنان ومشاركتها في الحياة السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة حتى اليوم

11 شباب عاليه والشويفات والدامور يكافحون الأخبار الزائفة

11 المُبادرات الرائدة لشباب من جبل لبنان نموذج يُقتدى به في كل المناطق

12 جبل لبنان والمياه... رابط مهدّد

13 التوسّع الحضري المخطَّط له (غير المخطَّط له) ظاهرياً في الشوف: من هو المخطِّط؟

14 عُمران وتعدّيات "ع مدّ النظر": لبنان لم يعُد أخضر

14 الزوق ودواخينها... مدينة للسرطان والتهديد بالموت

15 وادي بسري: فهم ثروة بسري وخطابها الوطني

جبل لبنان:

مركز مبادرات بناء السلام بقيادة المجتمعات المحلّيةُ

سيلين مويرود الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بالإنابة

يستعرض هذا العدد من ملحق بناء السلام النهج المحليّة لبناء السلام، التي تشكّل نطاق تركيز متزايد في مجالي بناء السلام والتنمية على حدّ سواء. ويوفّر هذا العدد، شأنه شأن الإصدارات السابقة لملحق بناء السلام الخاصّة بمنطقة محدّدة، مثل الملحق الذي يركّز على مدينة طرابلس، فرصةً مهمّةً لإستكشاف الطابع المحلّي في الممارسة العمليّة، وهذه المرّة من خلال تجارب المجتمعات المحليّة في محافظة جبل لبنان. بالإضافة إلى كونه مركزاً اقتصادياً رئيسياً في لبنان، فإنّ جبل لبنان هو أيضاً واحد من أكثر محافظات لبنان تنوّعاً من الناحية البيئية والثقافية. وتواجه المجتمعات المحليّة في جبل لبنان، سواء الحضرية أو الريفية منها، تحديات تخفيف وإدارة التوتّرات والنزاعات المتعلّقة بالخلافات الدينيّة والسياسيّة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعيّة، والمنافسة على الوظائف والخدمات. في حين تزداد حدّة هذه التحديات في السياق الحالي للأزمات المتفاقمة التي يجد لبنان نفسه فيها اليوم، فإنّ الجهات الفاعلة في بناء السلام في جبل لبنان — السكان المحليّون، والحكومات، ومنظّمات المجتمع المدني، والأعمال التجارية، والجهات الخارجية المتعدّدة الأطراف والثنائية — تكافح لمعالجة هذه التعقيدات الهائلة من خلال مجموعة من المبادرات. إنّ هذا الملحق يسعى إلى تسليط الضوء على بعض مبادرات بناء السلام التي يقودها المجتمع المحلّي، والتي ترتكز على الحوار التشاركي، وتسوية النزاعات، والحوكمة في جبل لبنان، بهدف تحديد الدروس والممارسات الجيّدة التي لها صدى من أجل جهود أوسع نطاقاً لإعادة بناء الثقة والعقد الإجتماعي داخل المجتمعات المحليّة في جميع أنحاء البلاد. وسوف يستكشف المساهمون بشكلٍ خاصّ كيف تعالج المبادرات في جبل لبنان مسائل ذات صدى وطني، مثل:

- كيف توفّر جهود إحياء ذكرى الحرب الأهليّة، وتضميد الجراح والمصالحة أساساً للمجتمعات المحليّة لبناء لبنان قدماً حتى في سياق الأزمة المستمرّة؛
- كيف يساعد المقاتلون السابقون في بناء حركة من أجل السلام في جبل لبنان؛
- كيف أصبحت القضايا البيئية (مثل إزالة الغابات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والطاقة، والتلوّث)، بصورة متزايدة، جزءاً من إعادة التفاوض بشأن الصالح العام في لبنان؛
- دور النساء والشباب كعناصر فاعلة في منع نشوب الصراعات وتخفيف حدّتها، وتعزيز المسارات المستدامة والشاملة والسلميّة للخروج من الأزمات الحاليّة؛
- كيف يمكن الإستفادة من المنصّات الرقميّة في بناء السلام، وكيف يقود الشباب الطريق في إدارة مخاطر الزيادة في الوصول الرقمي من خلال كشف الأخبار المزيّفة؛
- حالة اللاجئين السوريين والفلسطينيين وإمكانية بناء السلام المتمثّلة في التنمية المحليّة التشاركيّة في المجتمعات المضيفة اللبنانية؛ و
- أهمية التحضّر المتمحور حول التنمية في الحدّ من التوتّرات الإجتماعية.

إنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته شريك منذ فترة طويلة في مبادرات بناء السلام، متشوّقٌ لمشاركة القصص حول كيفية قيام المجتمعات المحليّة، بما فيها النساء والشباب والفئات الضعيفة، بخلق الحوارات والعمليات والهياكل لتحديد وتحقيق رؤيتها وتطلّعاتها الخاصّة من أجل مستقبل سلميّ، ومتسامح، وشامل. ونتطلّع إلى التفكير معاً في تحديات وفرص وإمكانات توسيع نطاق الممارسات الناجحة لبناء السلام والتنمية إنطلاقاً من جبل لبنان، وربط هذه المبادرات المحليّة بالأطر الوطنيّة التي تهدف إلى تعزيز الثقة والمساءلة في لبنان.

جبل لبنان: الحلقة الأضعف في المعركة ضدّ كوفيد-١٩

نديم اللادقي رئيس تحرير صحيفة "الدايلي ستار"

إنّ القول بأنّ لبنان يعاني قصوراً شديداً في تعامله مع عدد كبير من الأزمات الأخيرة، لا يفي الموضوع حقّه. غير أنّ الطريقة المروّعة التي تعامل بها البلد مع جائحة كوفيد-19 المتفشّية قد سلّطت الضوء على الإفتقار التامّ للإستعداد والقدرة اللازمين للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19. وكانت هذه الإخفاقات حادّة بشكلٍ خاص في جبل لبنان، حيث كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه قصور جسيمة في خدمات الرعاية الصحية، في وقتٍ تشتدّ فيه الحاجة إليها. على الرغم من أنّ نظام الرعاية الصحيّة في مختلف أنحاء البلاد منهك، حيث يعاني العاملون الطبيّون والأطباء من إرهاق يفوق القدرة البشرية على التحمّل، والمستشفيات بلغت قدرتها الإستيعابيّة، فإنّ الوضع في جبل لبنان كان أكثر توتّراً. إذ كانت الحالات أكثر انتشاراً في المحافظة التي هي في أمسّ الحاجة إلى المزيد من مرافق الرعاية الصحيّة وتنسيق أكبر مع البلديات لمواجهة أزمة بهذا الحجم. وفي موازاة ذلك، يتعيّن على السلطات في جبل لبنان تكثيف تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي. ويجب منع التجمّعات كافّة قبل أن تتاح لها فرصة التسبّب في ضرر، ويجب إلغاء الرحلات غير الضرورية. لقد أثبت فيروس كورونا أنّه تهديد هائل، لكن السبيل الوحيد للتغلّب عليه هو أن يظهر كل لبنان الثبات والفعاليّة نفسهما في المعركة ضدّه، لذا فإنّ قطاع الرعاية الصحيّة في جبل لبنان بحاجة إلى تحسين إستراتيجيّته وزيادة قدراته إلى المستوى نفسه لبقيّة البلدان. علاوةً على ذلك، فإنّ الأهمية المطلقة لحملة التطعيم، التي بدأها لبنان للتوّ، لا بدّ من أن تلقى قبولاً لدى جميع السكان، الذين يتعيّن عليهم أن يفهموا أنّ اكتساب مناعة القطيع من خلال التلقيح يشكّل الوسيلة الوحيدة لعودة الحياة إلى طبيعتها، وحماية أنفسهم وأحبائهم من العدوى، واحتمال الموت. وأخيراً، لا يميّز فيروس كورونا بين المواطن اللبناني ومن هم ضيوف في لبنان، وحكومتنا ملزمة بالحفاظ على صحّة كلّ من يقيم في البلاد. لذا يجب توفير الرعاية الطبيّة لجميع المقيمين، سواء كانوا لبنانيين أو سوريين أو فلسطينيين أو من أيّ جنسيّة أخرى من دون تمييز، وتوفير أيضاً جهود التطعيم إذا أريد لها أن تكون فعّالة.

حرية التعبير: قيمةٌ مشتركة

إيد بارنيت مدير شؤون التنمية – وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، سفارة المملكة المتحدة في بيروت

إنّ الدفاع عن حرية التعبير في مختلف أنحاء العالم لم يكن قط أكثر إلحاحاً ممّا هو عليه الآن. ففي عالم من الوقائع المعطّلة، والحقائق المشوّهة والأخبار المزيّفة، تقوم الصحافة الحرّة والموثوقة والإستقصائية بإخضاع المجالين الخاصّ والعام للمساءلة، وتساعد على دعم عالم أكثر أماناً وازدهاراً وتقدّماً. وفي وقت تتعدّد فيه الأزمات، يصبح تدفّق المعلومات الموثوقة والشفّافة أكثر أهمية. وقد ظلّت المملكة المتحدة لسنوات عديدة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شريكاً للبنان في الحفاظ على مساحة الإعلام الحرّ في جميع أنحاء البلاد؛ وهو قيمة عالمية يجب علينا جميعاً حمايتها. يركّز هذا العدد الخاص، الذي تموّله المملكة المتحدة، على أهميّة توفير مساحات إعلامية آمنة وإيجابية للنقاش العام والخطاب الخالي من الكراهية كجزء من مهمّة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام. وسيتناول "ملحق أخبار بناء السلام" التحديات الماضية والحالية لبناء السلام في جبل لبنان. إنّ المملكة المتحدة تشارك، في جميع أرجاء لبنان، في مواجهة موجة إنتاج ونشر المعلومات الكاذبة والحملات الدعائية وغيرها من المحتويات المضلّلة. وقد قدّمت المملكة المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم لتدريب ٠٤ شاباً وشابةً فاعلين، من 01 قرى من مختلف المحافظات اللبنانية، على مكافحة الأخبار المزيّفة والإنخراط مع مجتمعاتهم المحليّة لتعزيز التماسك والإستقرار الإجتماعيين. وفي جبل لبنان، تشاركنا مع البلديات في تنفيذ عدّة مشاريع، منها إنشاء مركز متعدّد الأغراض للترويج للسياحة، والمنتجات المحليّة، والمنتجات الحرفيّة في الكحالة، وإعادة تأهيل مر كز "آركنسيال" leiC nE crAفي الدامور الذي تضرّر جرّاء الحرائق التي تعرّض لها لبنان في عام ٩١٠٢. إنّ لشباب لبنان دورٌ حاسم في ذلك؛ بصفتهم قادة الغد، ويتعيّن على الحكومة والمجتمع المدني دعم الشباب لكي يصبحوا مواطنين راشدين مطّلعين ومشاركين. وقد قام دعم المملكة المتحدة لمنظمات المجتمع المدني - التي يتمركز الشباب في صميمها – وسيواصل القيام بدورٍ رائد في الدفع والمساهمة البنّاءة باتجاه صيغة جديدة من السياسة اللبنانية، وهي صيغة تضع في صميمها مساءلة الدولة تجاه شعبها. إنّ الديمقراطيات تزدهر من خلال الإعلام الحرّ وحرية التعبير. ولا يمكننا أن نتهاون في الدفاع عن وحماية هذه الحريات التي كثيراً ما تعتبر أمراً مفروغاً منه. ولهذا السبب، ستواصل المملكة المتحدة دعم العمل للحفاظ على مساحة الإعلام الحرّ في لبنان. وستبقى المملكة المتحدة، طوال الأزمات التي يواجهها لبنان حالياً، الصديق الوفي للشعب اللبناني.

جبل لبنان: تصادم الحضارات وملتقى التفاعل

غسان حجار مدير تحرير صحيفة "النهار"

لست من جبل لبنان، ولا أنتمي إلى المكوّنين الأساسيين فيه، اللذين يتعايشان ويتقاتلان، من دون قدرة الواحد على الإنفصال عن الآخر، أي أن الطلاق بينهما من النوع الذي العودة عنه شبه أكيدة. وهذا يعود إلى أسباب تاريخيّة في الذاكرة الجماعيّة لكليهما. لكن بعيداً من تحليل هذه الظاهرة، فإن لجبل لبنان أثره الكبير في إغناء الحياة اللبنانية، فمنه البداية، بداية تكوّن هذا اللبنان، وبه التحقت الأقضية الأخرى لتشكّل دولة لبنان الكبير. وقد طغت ثقافة جبل لبنان على بقية المناطق، التي وإن كان لها تراث ثقافي، لكنه كان غير معلن، ويقتصر على مجموعات مغلقة على ذاتها. وبما أن تلك الثقافات كانت محصورة في المكان، فإن الثقافة الأكثر إنفتاحاً على الغرب، صارت هي السائدة، وهي التي أسّست للبنان المنفتح والمتعلّم والمثقف. لكن مع تنامي المظاهر المسلّحة خلال الحرب، نمت أيضاً نزعات إنقساميّة وأخرى تحرّرية، فبعد الأحزاب اليسارية التي كانت موجودة، ولدت الحركات الدينية في غير منطقة، وعملت على كسر النمط السائد، عبر إدخالها افكاراً جديدة وأنماط عيش مختلفة عما كان سائداً. ودخل لبنان في تصادم الهويات الذي لم يثمر إلا صراعات على هامش الأحداث عرّت المجموعات اللبنانية كلها، وجعلتها في مواجهات تكشف عريّها وعدم قدرتها على العيش معاً. يبقى جبل لبنان هو الأساس، وإن كانت المناطق الأخرى لا تقل أهمية عنه، لكن لبنان المستقبل محكوم بقدرة هذا الجبل على ترميم التعايش وعودة التفاعل الإنساني ما بين اللبنانيين أنفسهم، قبل أن يتصالحوا مع اللاجىء، ايا تكن هويته. لجبل لبنان دور تاريخي في مئوية لبنان، ودور محوري منتظر للمئوية الثانية.

الجبل... العمود الفقري للكيان اللبناني

ميشال توما مدير تحرير الملاحق الخاصة في صحيفة "لوريان لوجور" L'Orient-Le Jour

لقد تميّز عام 0202، على الرغم من سلسلة الأزمات التي تمرّ بها البلاد، بالإحتفال بالذكرى المئوية لإعلان دولة لبنان الكبير، في 1 أيلول 0291. حدثٌ سمح للعديد من المراقبين والمحلّلين بتقديم لمحة عامة عن الأصول التاريخيّة والجذور الإجتماعيّة - السياسيّة والمجتمعيّة للبنان في شكله الحالي. وقد ثبت الآن على أساس الواقع التاريخي، أنّ جبل لبنان شكّل العمود الفقري والأساس لدولة لبنان الكبير، جغرافياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وديمغرافياً، وتعليمياً. ويتّفق معظم المؤرّخين في هذا السياق على أنّ "شخصية لبنانية" معيّنة قد تكوّنت تدريجيّاً على مرّ القرون تحت تأثير المظهر الجغرافي، الذي يتألّف أساساً من سلسلة جبال عالية تميّز لبنان عن بلدان أخرى في المنطقة. غير أنّ الكيان اللبناني لم يبدأ في التبلور وفرض نفسه، كبنية إدارية وسياسية مستقلّة نسبياً، إلّا اعتباراً من القرن السادس عشر مع بداية العهد العثماني. وفي عام 6151، حقّق الجيش العثماني بالفعل نصراً حاسماً على المماليك في مصر في معركة "مرج دابق"، شمال حلب. وكانت هذه بداية الإمبراطورية العثمانية. إنّ السلطة الجديدة، التي أرادت التركيز بشكلٍ رئيسي على القضايا الإستراتيجيّة، ستعهد بإدارة الشؤون اليومية إلى الزعماء الإقطاعيين في الجبل. وهكذا سيشهد جبل لبنان عهداً طويلاً من حكم الأمراء. لكنّ لبنان في شكله الحالي، بدأ يتبلور إلى حدٍّ ما خصوصاً مع الأمير فخر الدين الثاني، في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر. إنّ الأمير فخر الدين، الذي ينحدر من قبيلة معن الدرزية التي حكمت الشوف، والذي رعاه وعلّمه منذ صغره أعيان موارنة كسروان (شيوخ بيت الخازن)، سيتعهّد بمجرّد وصوله إلى السلطة بعد بلوغه سنّ الرشد، بأن يغزو من الشوف الأراضي التي ستشكّل، إلى حدّ ما، لبنان الحالي. وسينجح فخر الدين الثاني، الذي يتمتّع بصفات رجل دولة حقيقي، في تطوير الكيان اللبناني القائم حول جبل لبنان والحفاظ على إستقلاليته نسبياً. وسيستمرّ حكم إمارة الجبل، الذي سيتولّاه المعنيّون حتى عام 1697، ثم الأمراء الشهابيون حتى عام 1842، تاريخ إنشاء نظام سياسي جديد من قبل القوى في ذلك الوقت، والذي سيبقى قائماً حول جبل لبنان باعتباره عموده الفقري. وسيستمرّ هذا الوضع حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية في عام 1918، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لينتهي المطاف في أيلول 1920، بإعلان دولة لبنان الكبير الذي سيظلّ دائماً جبل لبنان دعامتها المركزيّة بسبب ثقله الإقتصادي والديموغرافي والتعليمي.

حقوق الطبع ©2021. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon).
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج و المموّل. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.
توزيع المواد في هذا العدد خضع لاعتبارات تحريرية.

الذاكرة الجماعية والتعامل مع الماضي والمستقبل

مكرم رباح

محاضر في التاريخ في "الجامعة الأميركية في بيروت"

ربّما يكون من الصعب للغاية الإطّلاع على تاريخ لبنان الحديث من دون التركيز على جبل لبنان الذي كان الحجر الأساس للجمهورية اللبنانية التي أسّستها سلطات الإنتداب الفرنسي قبل قرن من الزمان.

حتى عام 1920، كان تاريخ لبنان، كما وصفه المؤرّخ الكبير الراحل كمال صليبي، قصّة شملت الدروز والموارنة، حيث كانت لسائر الأطراف الفاعلة أدوار ثانوية أو داعمة، الأمر الذي سيتغيّر مع ضمّ المدينة الساحلية اللبنانية والبقاع إلى ما ليس لبنان. ونتيجةً لذلك، كانت التجربة الدرزية المارونية في جبل لبنان مع تقلّباتها العديدة حاسمة في نشوء الدولة اللبنانية الحديثة، ولكن بالقدر نفسه أيضاً عدد من الصراعات العنيفة وفي نهاية المطاف الحروب الأهلية التي وسمت هاتين الطائفتين المؤسّستين، وربّما ظلماً، كعدوَّين لدودَين.

لقد تواجه الدروز والموارنة كطوائف في ثلاث مناسبات رئيسيّة في حروب أهليّة شاملة (1840-1860، 1958، 1983) أدّت إلى عواقب سياسيّة واقتصاديّة وخيمة لا تزال تنعكس على الديناميّة اليوميّة للنسيج الإجتماعي في جبل لبنان. وفي حين أنّ الفصائل السياسيّة المتحاربة، أيّ الحزب التقدّمي الإشتراكي الدرزي والقوات اللبنانية المارونية قد تصالحت علناً، إلّا أنّ ذلك لم يَنفذ حتى الآن إلى جميع شرائح مجتمعاتها، التي رغم أنّها لا تحمل عداوة فعليّة، لا يزال يتعيّن عليها تشريح ومعالجة الذكريات العنيفة التي ورثتها.

إنّ عدم الوصول إلى الخاتمة والمصالحة المناسبة ليس بالضرورة مسؤولية النخبة السياسية في لبنان بالكامل، بل بالأحرى إنّه عجزها أو إهمالها لجوهر النزاع الذي هو الذاكرة الجماعية لكلا الطائفتين، والذي ترك من دون معالجة، وبالتالي أتاح تجدّد النزاع عندما سمحت العوامل والجهات الفاعلة بذلك.

في كتابي الأخير "Conflict on Mount Lebanon, the Druze, the Maronites and Collective Memory" (صراع على جبل لبنان، الدروز، الموارنة والذاكرة الجماعية) (دار نشر جامعة أدنبرة، 2021)، أستكشف تشكيل الذاكرة الجماعيّة لكلّ من الطائفتين الدرزية والمارونية، والتي استخدمتها مراكز القوى الخاصّة بكلّ منهما كسلاح لحشد طائفتها أمام تهديدات مفترضة جماعيّة وجوديّة تخدم في جوهرها الأجندة أو الأجندات الشخصية للزعيم. وبالتالي، بدلاً من الخوض في النهج التقليديّة لفهم إنزلاق لبنان المتكرّر إلى العنف، والتركيز على النظام الطائفي اللبناني أو التدّخل الدولي، يجب تشريح الذاكرة الجماعية، وأنّ فهم آليّتها المعقّدة يشكّل مدخلاً نحو فهم سبب شعور الجيران بالرغبة في أن يصبحوا أعداءً لدودين.

خلال البحوث والمقابلات التي أجريتها مع العديد من شخصيات كتابي التي شاركت بنشاط في الصراع بين 1975-1900 على الصعيدين السياسي والعسكري، تبرز الذاكرة الجماعية بشكل كبير وتؤكد الدور الذي لعبته في إحداث الصراع. ومع ذلك، فإنّ تكوين الذاكرة الجماعية وكذلك تصوّر الشخصيات لذاتها وللآخر أيضاً ظلّ فعلياً من دون معالجة، لا بل بقي معلّقاً لحين نشوء شكل آخر من أشكال الصراع.

في العام 1991، أقرّ مجلس النواب اللبناني الذي يمثّل مختلف الفصائل المتحاربة، قانون عفو كان من المفترض أن يفتح فصلاً جديداً في تاريخ البلاد، ولكنّه فشل في ذلك على مستويات مختلفة. وبدلاً من استخدام العفو العام للإنفتاح على هذه الذكريات والأحداث العنيفة، مثل نموذج الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، تحرّكت النخبة السياسية اللبنانية ببساطة وحالت دون أيّ فرصة حقيقيّة لمناقشة مثل هذه الأمور، وحرص الإحتلال العسكري السوري بالقدر نفسه على التأكّد من ذلك.

إنّ الفرضيّة الرئيسيّة المتمثّلة في تشريح الذاكرة الجماعية علناً لا تهدف إلى خلق جماعة وطنية واحدة، بل إلى نزع السلاح من الذاكرة الجماعية للمجتمعات المختلفة، على الأقلّ العناصر العدوانيّة، مع ترك الباقي للإستمرار عضوياً في إضفاء التنوّع والتعدّدية على المجتمع اللبناني.

إنّ التعامل مع الماضي ليس أبداً مسعى سهلاً، خصوصاً أنّ الناس يفضّلون البقاء في منطقة الراحة الخاصّة بهم ويرفضون الإعتراف بقصورهم. ومع ذلك، لكي يصل لبنان إلى هذا المستوى الطائفي والوطني التأمّلي، فإنّه يحتاج إلى سنوات أو ربّما عقود لمعالجة تاريخه بشكلٍ صحيح والإعتراف بضرورة الحفاظ على الذاكرة الجماعيّة كحاضنة للتنوّع بدلاً من كونها أداة لوضع الناس ضدّ بعضهم البعض.

إنّ فهم الذاكرة الجماعية لا يسمح لنا فقط بفهم الصراع في جبل لبنان بشكلٍ صحيح، بل أيضاً بفهم العديد من الصراعات عبر تاريخ لبنان المعاصر، مثل الإنقسام العلوي السنّي في طرابلس أو حتى عكسه على الخلاف المفترض البدائي المستمرّ بين السنّة والشيعة. وقبل كل شيء، سيكون غزو الذاكرة الجماعيّة بمثابة خطوة أولى نحو الإنخراط بشكلٍ صحيح في المصالحة، التي من شأنها إشراك جميع الأطراف من دون وساطة من الأوصياء الطائفيين، لتكون بالتالي بمثابة بوّابة نحو تحقيق الخاتمة المناسبة للماضي، وبناء الدولة لمستقبلها.

© عدرا قنديل

مصالحة

السلام وإعادة تأويل الماضي: تفكيك النزاعات في جبل لبنان

شادي علاء الدين
صحافي

© عدرا قنديل

إنتهت الحرب في لبنان وانطلق مسار السلام، ولكنّ ماضيها الدمويّ الأليم لا يزال ينجح مرةً تلو الأخرى في التسلّل إلى الحاضر، والتّأثير المباشر فيه من خلال جملة من المسارب الاقتصادية، الأمنية، السياسية والثقافية.

عملت جمعيّات كثيرة على تعزيز ثقافة السلام لمواجهة تركة الحرب الثقيلة، وكان من أبرزها جمعيّة "محاربون من أجل السلام".

تأسّست هذه الجمعيّة عام 2014، وعملت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة الآثار المتراكمة التي خلّفتها الحرب الأهليّة من خلال خطاب يتوجّه إلى الأجيال الشابة بهدف منع إعادة تجربة الصّراع والتقاتل.

منطقة جبل لبنان بما فيها من تنوّع طائفي وسياسي وما تخزّنه من صراعات دمويّة، كانت مسرحاً لآخر تجارب المؤسسة في مجال بناء ثقافة السلام في وسط الشباب. أطلقت الجمعية عام 2020 سلسلة من ورش العمل وحلقات النقاش التي استهدفت الفئة الشابة في مناطق جبل لبنان. تمّ اختيار عشرين شاباً من مناطق عاليه والشّحار وتدريبهم على تقنيات الوساطة الداخلية، وبناء السلام، وحلّ النزاعات، والعديد من المجالات التي تصبّ في صالح تعزيز قدراتهم على التواصل الإيجابي الفعّال مع الشباب المعرّضين لخطر الوقوع في دائرة التطرّف والعنف.

أهميّة النشاط الذي تقوم به "جمعيّة محاربون من أجل السلام" يكمن في نقل العمل من أجل السلام من المجال العاطفي وتحويله إلى مؤسسة، توظّف تجارب من خبروا الحرب ومآسيها وشاركوا فيها، في إطار عملية البحث الشّاقة والصعبة عن بناء مسارات السلام.

أسعد الشفتري: القتال من أجل لحظة تردّد أمام خطاب الزعيم

أهميّة العمل مع الشباب من منطقة جبل لبنان يكمن وفق المقاتل السّابق وعضو الجمعية أسعد الشّفتري، في فتح المجال أمام الأجيال الجديدة لطرح أسئلة حول العناوين الخطيرة، التي في حال تُركت من دون معالجة فإنّها ستمنع العبور نحو مستقبل آمن.

يلخّص تجربته في العمل مع الشباب في ثلاثة عناوين رئيسيّة، هي:

1- الوعي العام والتعرّف على الذات والآخر.

2- التّأهيل لتمكين القدرة على تعامل الشباب مع مجتمعاتهم.

3- تحويل الشباب إلى ناشرين لثقافة السلام .

يقرّ بأن الجوّ العام في البلد يخلق ثقافة مضادّة لثقافة السّلام، لأنه يعزّز خطاب العنف، ولكنه يعتبر أنّ لحظة تردّد الشباب حين يخطب الزعيم داعياً إلى العنف تستحقّ كل هذه النضالات.

بدري أبو دياب: المصالحات عظيمة لكنّها غير كافية

يشرح بدري أبو دياب المقاتل السابق الذي شارك في تنظيم وإدارة ورش العمل مع الشباب، آلية العمل معتبراً أنها تنطلق من شعارات تؤكّد أن العنف ليس حلاً، وأنه لا داعي لعيش الآلام وتكرارها، وأن درب الحلول يبدأ بالحوار.

الإطار المباشر للورش، وفق أبو دياب، قام على عمليّة وصل الأجيال والمكوّنات من جبل لبنان، واتّخذ من مناطق عاليه والشّحار وبريح ميداناً للعمل على مواضيع تحليل النزاعات، وفق معايير عامة سياسيّة، جندريّة وطائفيّة.

ولفت إلى أنّ بعض المشاركين إعتبروا أن المصالحة قد تمت مع مصالحة الجبل الشهيرة عام 2000 والتي جرت برعاية البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير والزعيم الدرزي وليد جنبلاط. خلقت هذه المصالحة مناخاً إيجابياً سمح بعودة عائلات مسيحيّة عديدة إلى قراها، تحت سقف مشروع يرمي إلى طيّ صفحة الحرب وتثبيت العيش المشترك.

كما يؤكد أنّه يرى أنّ المصالحات إيجابيّة، ولكنّها حين تتم برعاية سياسيّة ودينيّة تبقى حاملة لطابع فوقيّ، ما لم يتم تعزيزها بنشر ثقافة المصالحة في قلب المجتمعات المتصارعة وتمكينها بشكل دائم، وهو ما لم يحصل بعد، لذا فإنّ مشاكل كثيرة لا تزال تحدث بشكل متكرّر.

عبدالله ملاعب: قراءة شبابيّة لتاريخ الصراعات

يسرد عبد الله ملاعب عناوين تجربته في المشاركة في ورشة العمل في منطقة الشحار، إنطلاقاً من خصوصيّة شبابيّة ومناطقيّة. أنتجت هذه التجربة في نظره، عملية مواجهة حادّة مع التاريخ وبنت قناعة حول ضرورة وجود جيل مستقل عن الأفكار والمرجعيات المستندة إلى تاريخ الأحقاد والنزاعات.

الكشف عما جرى ضروريّ لتكوين معرفة تسمح لكل الأطراف بالاعتراف بالخطأ تمهيداً لبناء مصالحات عميقة وصلبة وواضحة المعالم.

منطقة الشّحار تحمل وفق ملاعب رمزيّة خاصة قادرة على بثّ دلالات عامّة تتصل بكل لبنان، وذلك بسبب تنوّعها الطائفي والمذهبي والسياسي، ولكنه من ناحية أخرى يعترف بصعوبة التعاطي مع الموضوع لأن التاريخ الذي يتمّ العمل عليه ليس سحيقاً بل يعود إلى فترة قريبة نسبيّاً.

من هنا، يشرح أن التّشديد كان على كيفيّة خلق تجربة شبابيّة جديدة عبر تعزيز المعرفة العلميّة، وتحليل تجارب عالميّة في حل النزاعات، ما أسّس لنشوء نوع جديد من الخطاب، يحرص على نقل خلاصة هذه المعرفة والأفكار التي تدافع عنها مثل المصالحة، والعيش المشترك، ورفض العنف، إلى المجال التطبيقي إنطلاقاً من مفهوم وحدة الإنتماء.

يختم ملاعب حديثه بالتّأكيد على أن هذه التجربة ليست سوى خطوة أوليّة لا بدّ من استكمالها بسلسلة من الخطوات المتلاحقة لتأمين نجاحها، وخصوصاً في ظل حضور سلطات تستمدّ شرعيّتها من الماضي.

في بحثها عن تأويل تاريخ الحرب والصراعات، لا تحاول جمعيّة "محاربون من أجل السلام" تبديد التاريخ ونفيه، بل تعمل على امتلاكه من خلال تثبيت وجهة النظر إليه وتوحيدها لمنعه من الإقامة الجبرية في حالة التشظي الدّلالي والمعرفي والتفسيري التي يفرضها عليه أصحاب السلطة.

لقد ثبّت المقاتلون السابقون تاريخهم الشخصي ووحّدوا مواقفهم تجاهه. نقل هذه التجربة إلى الشباب من شأنه أن يؤمّن مدخلاً للنظر في أعقد المشكلات البنيويّة التي تعاني منها عملية بناء السلام في لبنان عموماً وفي منطقة جبل لبنان خصوصاً، وهي البحث عن التاريخ الذي لا يزال حتى هذه اللحظة ضائعاً في غابات التّأويل الطائفيّة والسلطويّة.

أيكون لجبل لبنان حضورٌ واضحٌ في فنون محليّة؟

نديم جرجوره
صحافي وناقد سينمائي

© عدرا قنديل

تمثيل جبل لبنان، كجغرافيا وبيئات اجتماعية وسلوك تربوي وسمات ثقافية، في النتاج الفني اللبناني، سينمائياً وتلفزيونياً على الأقلّ، غير سهلٍ. تحديد مفهوم "جبل لبنان"، في هذا الإطار، صعبٌ. إعتباره ريفاً، بما يمتلكه من عادات ومفاهيم ومسالك وعلاقات، يُسهِّل قراءة تبغي تبيان حضور كيانٍ متكامل في أعمالٍ تنبثق من "المحليّة الريفية"، وتروي حكاياتها، وتكشف حالاتها، وتُظهر معالمها. للرحابنة، عاصي ومنصور، دورٌ أساسيّ في الترويج، مسرحياً وغنائياً، لمفهوم مثاليّ لبلدٍ وحياة. مسرحيات عدّة لهما تهدف إلى تثبيت واقعٍ يخلقانه، ويجهدان في تأكيده عملاً تلو آخر، في المسرح والأغنيات والمشهديات التمثيلية. بعض التاريخ يحضر، لكنّ البيئة الريفيّة (صورة غير حقيقية عن بلدٍ وناسٍ وعيشٍ واجتماع) تحضر، بشكلٍ أو بآخر، كنموذج لانتصار قيمٍ على أخرى: جبروت روما يتهاوى أمام التمسّك بحقّ العيش والحياة لبترا ("بترا"، 1977)، مثلاً. هذا نوعٌ من تأكيد آخر على انتصار الخير على كلّ باطل وشرّ، رغم أنّ بطش الباطل والشرّ عظيمٌ، فالخير أسمى وأهمّ من كلّ شيء آخر، ولن يسقط بضربة قاضية، مهما يكن بطش صاحبها وحشيّاً.

الصيغة الرحبانية للبلد ترتبط بمثاليةٍ تجعل البلد جميلاً، والحياة فيه متواضعة، والجميع يُحبّون الجميع ويحترمونهم، ومن يُخالِف هذا كلّه ـ وإنْ لوقتٍ قليل ـ يُحارَب وينكسر أمام طيبة وهناء وتسامح وألوان تُزخرف يوميات أناسٍ مسالمين وهادئين، في بيئة جغرافية تميل إلى الريف، جغرافياً وثقافياً وسلوكياً، في معظم الأوقات. أحياناً، تُصبح المدينة ديكوراً، لكنّ المناخ يبقى ريفيّاً وعفوياً وبريئاً، وله كلّ الإنتصارات.

في الأفلام الثلاثة المُنجزة في ستينيّات القرن الـ20 ـ "بيّاع الخواتم" (1965) ليوسف شاهين، و"سفر برلك" (1967) و"بنت الحارس" (1968) لهنري بركات ـ ميلٌ عميقٌ إلى جمالٍ يستحيل العثور عليه وعيشه في يوميات الواقع. خيالٌ يقوى على حقائق، إنْ لم يرغب في تغييبها. والشرّ، الداخل إلى بيئة مسالمة، جزءٌ من طبيعة الأمور، لكنّ تضافر الأخيار عليه انتصارٌ لهم، ولخيرٍ يريدونه قواعد حياة وعلاقات. هذا يُحيل إلى بيئة ريفيّة، ربما تكون نموذجاً لـ"جبل لبنان"، الركيزة الأهمّ لـ"دولة لبنان الكبير" (1920).

وإذْ يتمترس "بيّاع الخواتم" و"بنت الحارس"، دراماياً، في بيئة ريفية بحتة (أو يوحيان بتمترس كهذا)، فإنّ الجبل ـ في "سفر برلك" ـ يواجه البحر، والبحر سبيلٌ إلى خلاصٍ أو متنفّسٌ من ضغط احتلالٍ. الريف يحضر في مسام نصٍّ وسلوك شخصيات ومعالم عيشٍ، وإنْ يبقى حسم ذلك صعباً، كما يحصل في "إلى أين؟" (1957)، أول فيلم روائيّ طويل لجورج نصر، المرتكز على حكاية تعرفها بلدات وقرى ومدن لبنانية منذ زمنٍ بعيد: الهجرة من أجل عيشٍ أفضل. رغم هذا، يُنادي الفيلم ـ المعروض في المسابقة الرسمية للدورة العاشرة (2 ـ 17 مايو/ أيار 1957) لمهرجان "كانّ" السينمائي ـ بتمسّك إنساني وأخلاقي وحياتي بالريف/ البلد الأم، وبعدم الانجراف في أحلامٍ تتحوّل إلى كوابيس عند تحقيق الهجرة.

الردّ الانتقادي الأقوى على الأخوين الرحباني، وعلى الأساطير المصنوعة في مسرحياتهما وأفلامهما، عن بلدٍ وريفٍ وتراثٍ وجمالٍ غير موجودة كلّها في الواقع، يصنعه زياد الرحباني، إبن عاصي وفيروز، في خامس مسرحية له، "شي فاشل" (1983)، المستعينة بالسخرية في تفكيك العالم المثالي للأخوين، وفي إعادة طرح أسئلة الهوية والتراث والانتماء، ومعنى البلد وعلاقات ناسه بتاريخ البلد، وبتاريخهم. سخرية تصنع ذروة المواجهة الثقافية بين الابن ووالده وعمّه، وتُؤكّد مجدّداً "واقعيّة" زياد في مواجهة "مثاليّة" الجيل الأول من الرحابنة.

وإذْ يختار جورج نصر الهجرة والعلاقة بالريف اللبناني (قرية من قرى جبل لبنان)، في أول أفلامه القليلة، فإنّ المشهد السينمائي اللبناني حينها (بين نهاية عشرينيات القرن الـ20 ومطلع ستينيّاته تحديداً) غير مكتمل في إنتاجاتٍ، وجودها (لو أنّه حاصلٌ بوفرة) يُتيح، بشكلٍ أو بآخر، قراءة النتاج المحليّ وعلاقته بالجغرافيا المحلية. معظم تلك الأفلام ينفضّ عن تحديد مكانٍ واضح، جغرافياً أو عبر شخصيات، يستحيل أنْ تُشير أسماؤها إلى بيئة ودين وطائفة وطبقة اجتماعية. بهذا المعنى، لن تخرج السينما اللبنانية على أطرٍ عامة إلاّ نادراً، قبل الانقلاب المتنوع الأشكال، ثقافياً وفنياً وجمالياً ودرامياً وأخلاقياً، الذي يُحدثه سينمائيون لبنانيون في الأعوام القليلة للغاية التي تسبق اندلاع الحرب الأهلية (1975 ـ 1990)، وانهماكهم فيها وبتفاصيلها، من بيروت إلى الجنوب، ومن شؤون لبنانيين إلى أحوال المخيّمات الفلسطينية والفلسطينيين أساساً.

لاحقاً، ستُصنع أفلامٌ ـ غالبيّتها الساحقة وثائقية ـ تندرج في إطار البحث السينمائيّ في أحوال بيئةٍ، يمكن إرجاعها إلى جغرافيا جبل لبنان. أمثلةٌ قليلة تعكس شيئاً من حِرفية اشتغال، ومن تعمّق في أهوال بلدٍ وسيرته وأحوال أناسٍ ومشاغلهم، خصوصاً في مرحلة الحرب الأهلية تلك، المتوقّفة فجأة (عسكرياً) من دون إنهائها فعلياً. سيمون الهبر في "سمعان بالضيعة" (2008) ورين متري في "لي قبور في هذه الأرض" (2014): الأول يذهب إلى قريته في المتن الأعلى (جبل لبنان) للقاء عمّه، العائد الوحيد إليها بعد تهجير أهلها منتصف ثمانينيات القرن الفائت (حرب الجبل بين دروز المنطقة ومسيحييها)؛ والثانية تروي فصولاً (وفقاً لوثائق وشهادات) من سيرة التغيير الديموغرافي، الحاصل إبّان الحرب نفسها، في أمكنة كثيرة، أبرزها واقعٌ في جبل لبنان أيضاً.

في مقابل انهماك الأخوين الرحباني في اشتغالٍ، ينتمي إلى ريفٍ لبناني ما، يؤكّد أبو ملحم ـ في عمل تلفزيوني يبدأ بثّه أواخر ستينيات القرن الفائت بعنوان "أبو ملحم"، قبل أنْ يُصبح "يسعد مساكم" ـ أصالة الريف وأهميته الإنسانية وسطوة التسامح والغفران والطيبة والحنكة البريئة في مواجهة الشرّ، والشرّ غير قاسٍ وغير عنيف وغير مؤذٍ كثيراً؛ فيكون الردّ غير المباشر على جغرافيته عملاً لمحمد شامل بعنوان "الدنيا هيك"، تدور أحداثه في حيّ بيروتي، فاللهجة الغالبة (خصوصاً للمختار الذي يؤدّي دوره شامل نفسه) بيروتية واضحة، علماً أن لهجة أبي ملحم (الذي يلفظ القاف كدروز الجبل) يقول إنّ البيئة تابعة للريف اللبناني أكثر منها إلى طائفة او مذهبٍ محدّدين. هذا من دون التخلّي عن سمات "أبو ملحم" و"يسعد مساكم"، فشامل يُسقطها في بيئة المدينة، التي سيكون لصلاح تيزاني (أبو سليم) فضل تثبيتها في التلفزيون اللبناني، هو القادم إلى بيروت من عاصمة الشمال اللبناني، طرابلس.

السابق في مقالة مقتضبة كهذه لن يكون أكثر من ملاحظاتٍ، يُفترض بها أنْ تُناقَش أكثر، خصوصاً في علاقتها بجبل لبنان. ملاحظات يُراد لها تقديم صورة غير مكتملة عن نتاجٍ فني وأدبي لبنانيّ أكبر وأشمل، له ارتباطات عدّة ببيئات محلية، يتشكّل منها الكيان اللبناني الهشّ.

بلديات المتن تقدّم مثالاً جيّداً من خلال إحياء مبادئ المسؤوليّة الجماعيّة

جنين جلخ
صحافية

"هذه هي المرّة الأولى التي أشعر فيها بحضور طفيف للدولة. المرّة الأولى التي لا أشعر فيها بأنّني متروكة لمصيري". بهذه الكلمات تعرب ريتا، وهي امرأة عازبة من منطقة ضبيه، تمّ تشخيص إصابتها بكوفيد-19 قبل بضعة أشهر، عن إمتنانها للبلدية التي رافقتها خلال فترة الأسبوعين من مرضها. فقد اتصّل بها يومياً مستشار طبي للإستفسار عن صحّتها وتطوّر الأعراض، مع ضمان عدم إفتقارها إلى أيّ شيء وتمكّنها من تجاوز هذه المحنة الصعبة.

وكانت بادرة التعاطف والإصغاء المراعي كافية لتظهر لها أنّها لم تكن وحدها في حربها ضد هذا الفيروس الخبيث الذي يهاجم الروح المعنوية بقدر الأعضاء.

وتقول هذه السيدة الشابة، البالغة من العمر 40 عاماً: "أنا لا أصوّت في هذه المنطقة حيث أنا مجرّد مقيمة؟". بهذه الملاحظة، لخّصت ريتا في بضع كلمات ظاهرة الزبائنيّة المتوغّلة التي وسمت لسنوات اللاوعي لدى اللبنانيين. وفي نهاية المطاف، أدرج هؤلاء مبدأ عدم تمكّنهم الإستفادة من الخدمة العامة، وهو حقّهم الطبيعي، إذا لم يدفعوا ثمنها في المقابل، أثناء الإنتخابات أو من خلال أي ولاء للزعماء المحلّيين. إنحرافٌ قرّرت بعض البلديات عكسه، لا سيما منذ ظهور جائحة لا تستثني أحداً، وأيقظ في النهاية الشعور بالمسؤولية الجماعية والمدنية لدى البعض.

في ضبيه، كما في أماكن أخرى من المتن، بات الوجه الإنساني الذي يواجه هذه المأساة هو المسيطر. إنّ الوقت ليس للمساومات السياسيّة بل لإنقاذ الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين طالما أهملتهم الدولة وتجاهلتهم بالكامل.

وفي هذه المنطقة، كما هي الحال في رومية وقرنة شهوان، تمّ في وقت مبكر معالجة الوضع الصحّي وكذلك الحالات الإجتماعيّة. وظهرت هنا وهناك خلايا الأزمات للمساعدة والدعم والتخفيف من المعاناة. والأهمّ من ذلك، للتأكّد من إحتواء الوباء وعدم تسبّبه بالمزيد من الأضرار.

وقد نُفّذت جميع التدابير في بلدية قرنة شهوان التي تضمّ أيضاً بلدات عين عار، وبيت الككو، والحبوس: توزيع "الجلّ" والقفّازات والمطهّرات على جميع السكان. وقد تمّ حتّى تزويد المرضى بأدوات طبيّة تحتوي على مجموعة كاملة من الفيتامينات اللازمة والأدوية الموصوفة من الطبيب المعالج رسمياً.

يقول رئيس البلدية جان بيار جبارة، وهو رجل ناشط وملتزم إجتماعياً منذ سنوات: "كان علينا تجنّب العلاج الذاتي بأيّ ثمن وإبعاد السلطات المحليّة عن أيّ مسؤولية". وقد أعيد إنتخابه في عام 2016 بنسبة 90% من الأصوات - وهي نتيجة إستثنائيّة - ومنذ ذلك الحين، يتمتّع جبارة بالثقة المطلقة في موقعه، خصوصاً بين الأثرياء في المنطقة الذين لم يبخلوا أبداً في دعمه في مهمّته.

في رومية، قامت البلدية حتّى بدفع تكاليف إستشارات الأطباء الذين تمّ إيفادهم إلى جانب المرضى. وقد استحصلت مؤخّراً على قارورات الأوكسيجين الثمينة لكي تُنقل إلى الأشخاص المصابين. وقد أظهرت شرطة بلدية رومية منذ اتخاذ تدابير الإغلاق الشامل حزماً تجاه المُهمِلين، واعتمدت منذ البداية سياسة التواصل الرادع.

© عدرا قنديل

قال رئيس بلدية رومية عادل بو حبيب "في كلّ ليلة، وفي ذروة الجائحة، كانت تجول سيارة مجهّزة بمكبّر صوت لتذكير الناس بتوجيهات الإغلاق الشامل ومخاطر انتشار الفيروس". وكان احترام النظام العام لا يقلّ أهمية عن توفير الدعم الإجتماعي للفقراء. كما أجرت السلطات المحليّة في مناسبات عدّة إختبارات الـPCR مجاناً إلى من يرغب في ذلك. وقد نفّذ الجولة الأخيرة إثنان من أعضاء البلدية أرسلهما رئيس المجلس البلدي للتدريب، بهدف ضمان الإستقلال الذاتي المحلّي في ما يتصلّ بالإختبارات.

في ضبيه، تولّت البلدية مسؤولية توفير الأدوية للمرضى في البيوت، أمّا الذين كان في وسعهم تحمّل ثمنها فكانوا يسدّدونه بعد أسابيع. لقد استفاد أشدّ المحتاجين مرّتين من قسائم الشراء التي بلغت 100 ألف ليرة لبنانية للحصول على المونة و300 ألف للأدوية، وهي خطوة تهدف إلى التخفيف مؤقّتاً من معاناة السكان الأقلّ ثراءً. ويقول المراقب الصحّي في البلدية رشيد بو ناضر، "في البداية قصدنا حتى منازل المرضى لجمع نفاياتهم، ولكن عندما وصل عدد المصابين إلى 130 شخصاً، لم يعد لدينا الوقت الكافي للقيام بتلك المهمّة".

الجدير بالملاحظة، أنّ السياسة في البلديات الثلاث قد تلاشت بهدوء لإفساح المجال أمام المساعدات الإجتماعيّة والمتبادلة. ويضمّ المجلس البلدي في كلّ من ضبيه وقرنة شهوان ورومية مجموعة من الأحزاب السياسيّة. ولم يكن لأيّ منها الأفضلية، حتى ولو كان الرئيس في بعض الأحيان يتعاطف بشكل ملحوظ مع تيّار سياسي معيّن. ويعلّق أحد المحلّلين السياسيين قائلاً: "إنّ الفضل يعود إلى قائد الأوركسترا والثقافة التي يلهمها لفريقه".

يرى زياد صايغ، الخبير في السياسة العامة، أنّ هذه المبادرات الشخصيّة والنجاح الذي حقّقته تبشّر، ولو على استحياء، ببداية لا مركزيّة طبيّة وإجتماعيّة. وهو إختراق ملحوظ يأمل المحلّل في أن يعمّم على جميع المجالات، وأن ينتشر في جميع أنحاء البلاد.

مستشفيات جبل لبنان تكافح تحت وطأة الجائحة والأزمة الإقتصاديّة

غادة الشريف
صحافية

بيروت، قبل ستّة أشهر، لم يتخيّل سامر سعادة، وهو طبيب طوارىء في مستشفى ومركز بيلفو الطبي في جبل لبنان، أنّ وحدات العناية المركّزة المخصّصة لفيروس كورونا سوف تفيض بالمرضى الذين يعانون من حالة حرجة.

يحتوي المستشفى على 22 سريراً عادياً و8 أسرّة في وحدة العناية المركّزة، مخصّصة لمرضى فيروس كورونا. علماً أن الطاقم الطبّي كان يستعدّ لأزمة صحيّة منذ أشهر، وقد بلغت كلّها الآن قدرتها الإستيعابية.

مع ذلك، قال سعادة أنّ أعداد مرضى كورونا فاق ما كان يتوقّعه. إذ شهد لبنان في كانون الثاني أخطر موجة من حالات الإصابة بفيروس كورونا، حيث قفز من حوالي 3000 حالة مسجّلة يومياً إلى أكثر من 6000 حالة في غضون أيام.

"كان تدفّق المرضى الوافدين مرتفعاً للغاية إلى حدٍّ بلغنا فيه قدرتنا الإستيعابيّة. وكان علينا معالجة المرضى فيروس كورونا في غرفة الطوارئ لأنّنا لم نستطع نقلهم إلى أيّ مكان آخر"، أضاف سعادة: "كلّ مستشفى في جبل لبنان كان ممتلئاً".

تضم محافظة جبل لبنان نحو 10 مستشفيات موزّعة بين أقضيتها الستّة: عاليه، بعبدا، الشوف، جبيل، كسروان، والمتن. ويقدّر عدد السكان المحلّيين في محافظتي بيروت وجبل لبنان بنحو مليوني نسمة، أي ما يقرب من نصف سكّان لبنان.

تمّ تسجيل ما مجموعه 141988 حالة إصابة بفيروس كورونا في الأقضية الستّة من جبل لبنان (إعتباراً من 9 شباط الفائت)، أي ما يمثّل 43.7% من 324,859 حالة في البلاد منذ 21 شباط 2020.

بعد أن ترافقت مع جائحة فيروس كورونا، ظلّ لبنان منذ أكثر من عام يعاني من أسوأ أزمة إقتصادية يشهدها منذ عقود، ممّا وضع عبئاً إضافياً على القطاع الصحّي الهشّ أصلاً خلال فترة حرجة.

وقال سعادة: "لقد غادر 30% من موظّفينا بسبب الأزمة الإقتصادية، وكان الضغط مهولاً".

وأوضح: "في العام الماضي، إنخفضت قيمة العملة الوطنيّة اللبنانية بنسبة 80%. كنا نقبض رواتبنا بالدولار، والآن نحن نحصل عليها بالليرة اللبنانية. إذا كنتُ أتقاضى ما يعادل 6000 دولار من قبل، إلاّ أنها تساوي الآن 100 دولار فقط. لذا، يذهب أفراد الطاقم الطبي إلى بلدان عربية أخرى حيث يمكنهم الحصول على رواتبهم بالدولار".

كما أثّرت الأزمة الإقتصادية على قدرة المستشفيات على تحمّل تكاليف تجهيز نفسها بمعدّات الوقاية من فيروس كورونا. وأشار سعادة إلى أنّه بينما قدّمت وزارة الصحة بعض الدعم، فقد اضطرّت المستشفى إلى تقنين معدّات الوقاية الشخصيّة، بما فيها الأقنعة والشاش قبل نفادها.

إستقبل مستشفى جبل لبنان، وهو من أكبر المستشفيات في المحافظة، 650 مريضاً بفيروس كورونا منذ بداية الجائحة، حسبما ذكر المدير الطبي للمستشفى الدكتور إيلي غاريوس. من بين هؤلاء، توفّي 90 شخصاً، أي حوالي 13% من مرضى المستشفى المصابين بفيروس كورونا.

يذكر أنّ المستشفى مجهّز بـ80 سريراً لعلاج مرضى كورونا، 40 منها في وحدة العناية المركّزة، أكد غاريوس أنّها ممتلئة كلّها.

محافظ جبل لبنان محمد مكاوي قال إنّه تمّ تنفيذ إجراءات الإغلاق الصارمة بعد فوات الأوان إثر إنفجار مرفأ بيروت في 4 آب. وأصبحت تدابير الوقاية من فيروس كورونا، أقلّ أولويّة لسكّان لبنان في أعقاب الدمار الذي خلّفه الإنفجار، والذي ألحق أضراراً بنصف العاصمة.

وأشار إلى أنه "في شهر آب بعد الإنفجار، تجمّع الناس بكثافة في الشوارع للإحتجاج والمساعدة في تنظيف الزجاج والحطام".

وقد جاء اللبنانيّون من جميع أنحاء البلاد ومن مختلف أقضية جبل لبنان إلى بيروت، وتجمّعوا للمساعدة في إزالة الحطام خلال الأسابيع التي تلت الإنفجار. وقد تأثّرت بعض مناطق جبل لبنان بالإنفجار، بما في ذلك برج حمود، وسن الفيل، والحازمية.

قبل وقوع الإنفجار مباشرةً، سجّلت وزارة الصحّة 177 حالة إصابة بفيروس كورونا على مدى 24 ساعة في جميع أنحاء البلاد. وفي 19 آب، أي بعد أسبوعين من الإنفجار، قفزت حالات الإصابة بفيروس كورونا إلى 589 حالة.

أضاف مكاوي: "كان يجب علينا أن ننفّذ إغلاقاً شاملاً لمدة 20 يوماً في شهر أيلول لمنع انتشار الفيروس، فربّما كنّا قد تمكنّا من إبطائه". واعتبر أنّ الأزمة الإقتصادية أثّرت بشكلٍ كبير على قدرة السكان على الإلتزام بإجراءات الإغلاق.

"إنّ التأخير في تطبيق القيود قد جعلنا نخضع لإغلاق شامل لمدة أطول، لكنّه الآن يطبّق في ظلّ وضع إقتصادي لا يستطيع معظم الناس البقاء فيه من دون عملٍ لفترة طويلة".

وكان لبنان قد نفّذ في كانون الثاني الفائت إغلاقاً شاملاً غير مسبوق على مدار 24 ساعة في اليوم من أجل وقف تفشّي أخطر موجة فيروس كورونا شهدتها البلاد حتى الآن، ومن المقرّر أن يستمرّ هذا الإغلاق حتى نهاية آذار. وقد تمّ إلقاء اللّوم في هذا التفشّي، إلى حدّ كبير، على قرار السلطات برفع معظم قيود الإغلاق خلال فترة الأعياد.

قامت الدولة، التي تضرّرت من الأزمة، بطرح لقاحات ضدّ فيروس كورونا إعتباراً من 14 شباط الفائت. وقد حجزت الحكومة حوالي 2.1 مليون جرعة من لقاح فايزر - بيونتيك، التي من المقرّر أن تصل بشحنات مختلفة إلى لبنان. تهدف المرحلة الأولى من اللقاحات، إلى تلقيح السكان الذين يعانون صحيّاً من أمراض مزمنة والذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً، بمن في ذلك العاملون في مجال الرعاية الصحيّة في الخطوط الأماميّة.

يرجى ملاحظة أن هذه الأرقام محسوبة من بيانات وزارة الصحة حتى 9 شباط 2021 قبل تاريخ النشر

© عدرا قنديل

لاجئات سوريّات في مهبّ الريح

هاني رستم
معالج نفسي

تركت جولات الصراع في لبنان آثارها على المجتمعات المحليّة، ولا سيما في الشمال والبقاع وجنوب لبنان، كونها ثلاث مناطق من أكثر المناطق ضعفاً في جميع أنحاء البلاد، فيما بعض المناطق لا تزال تتعافى حتى الآن من آثار الإشتباكات الطائفيّة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت ذاته، هناك في لبنان أعلى نسبة من حيث عدد اللاجئين في العالم، فهناك حوالي 4.5 ملايين لبناني يتقاسمون مساحة بحجم جزيرة قبرص، مع ما يقدّر بـ 865,531[1] سورياً نزحوا بسبب الصراع في سوريا، وكذلك يوجد ما يقارب الـ 470,000 لاجىء فلسطيني[2] يقيمون في لبنان منذ عام 1948، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين السوريين.

وبسبب عدم وجود مخيمات رسميّة للاجئين السوريين في لبنان، يعتقد أنّ حوالي نصف اللاجئين الفلسطينيين من سوريا استقروا في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المقدرة بإثني عشر مخيماً، والتي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وقد استقر اللاجئون الآخرون من سوريا في الأحياء اللبنانية، والعديد منهم في المناطق الأكثر ضعفاً وحرماناً من البلاد، ولا سيما منطقة جبل لبنان. حاولنا في هذه المقالة التركيز على منطقة جبل لبنان وتسليط الضوء على أوضاع اللاجئين السوريين فيها، فكنّا أمام حقيقة أن معاناة اللاجئين واللاجئات في لبنان تتخطى البعد الجغرافي لتكون معاناة مشتركة تحمل في طيّاتها الكثير من الضغوط النفسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة المشتركة، بسبب واقع سياسي معقد وشائك في هذا البلد. فتحوّلت المقالة من التركيز على منطقة جبل لبنان إلى إلقاء نظرة عامة على الواقع السوري في لبنان.

كانت جائحة كورونا كالقشّة التي قصمت ظهر البعير، فقد ضيّقت الخناق على المجتمع السوري وبشكل خاص النساء.

تقول ليلى في إحدى جلسات الدعم النفسي: "عشت ثلاث سنوات في ظل الحرب في سوريا، حاولت جاهدة أن أصبر وأحافظ على بيتي وأولادي. رغم القصف والضائقة المادية، كنت مصرّة على البقاء في حمص وإرسال أطفالي إلى المدرسة. كان العِلمُ بالنسبة إليّ الضمانة الوحيدة لكي ننجو. ضاقت بنا الأحوال، وأصبح الخطر محدقاً بنا، فكان لبنان الملاذ الوحيد. جئنا ولم يكن لدينا إلا الأمل في هذا البلد. لطالما كان لبنان بالنسبة إلينا بلد الفرح". تُكمل ليلى لتخبرني أنّها ومنذ قدومها الأول إلى لبنان لم ترَ من جيرانها إلا المعاملة الجيدة. أحبّت هذا البلد. فهو المكان الذي احتضنها وأعطاها أماناً فقدته هي وأبناؤها في وطنها الأم. تستطرد وتقول: "لكن اليوم، وبعد تفشّي هذا الوباء (كورونا) تغيّر كلُّ شيء، أصبحت أخاف أن يخرج أبنائي من المنزل. أخاف عليهم وأحزن عليهم في الوقت ذاته. أخاف عليهم ممّا قد يحدث، وأحزن عليهم بسبب سجنٍ باتوا يعيشون فيه خشية المرض".

إنّ معاناة ليلى في جوهرها ليست معاناة ساذجة، فهي لا تتألم لأنّ أطفالها مسجونون معها في المنزل وضاقت بهم ذرعاً. إنّ حقيقة ما تعيشه هو واقعٌ مرٌّ يعيشه المجتمع السوري المهجّر بأكمله في لبنان. هو ما يعبّر عن صلب المعاناة الإنسانية التي يمكن أن تمرّ على أحد. فبسبب الإغلاق العام المتكرّر في البلد، بات على السوريين أن يبذلوا جهداً مضاعفاً لتأمين لقمة العيش، وغالباً ما لا يحدث ذلك، وتتراكم عليهم الديون في المحال المجاورة لبيوتهم. فبحسب تقرير لبرنامج الغذاء الدّولي، فإنّ ما يقارب الـ 18% من اللاجئين السوريين في لبنان يعانون من تراكم الديون. ويساوي معدل هذا الدين نحو مليون و800 ألف ليرة لبنانية شهرياً. هذه النسب المرتفعة تشمل تكاليف الطعام، الإيجارات، الدواء والماء. وإذا نظرنا في العمق بما تعنيه هذه الزيادة، لا بدّ لنا من التنبّه إلى أن هذه الزيادة إنما تؤدي إلى زيادة في الضغط النفسي على أصحاب هذه الديون، فلا بديل آخر لهم عن ذلك وفي الوقت نفسه لا مورد آخر يمكن أن يساعدهم على سداد ديونهم من خلاله.

كذلك بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي تثقل كاهل المجتمع السوري في لبنان، فإن وجوب بقاء العائلة بشكل كامل في المنزل نتيجة الحجر الصحي، أدى إلى ظهور نوع جديد من الضغوط التي لا تعرف معظم النساء كيفيّة التعامل معها. فمن

© عدرا قنديل

أهم هذه العوامل هو وجود الرجال في المنازل لفترة طويلة لم يعتدن عليها. هذا التغيير في شكل حياة العائلة السورية وروتينها، أخذ يشكل إحباطاً لدى الرجال والنساء في العائلة. وهذا ما أدى في كثير من الأحيان إلى تزايد العنف الأسري، وبالتالي تزايد اضطهاد النساء في هذه المجتمعات بنسبة 4% أكثر من عام 2019، بحسب وكالات العمل المشتركة[3] للحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان. كما تبيّن أنّ نسبة العنف القائم على النوع الإجتماعي زادت بين أوساط المجتمعات السورية في لبنان تحديداً، وهذه النسبة تضمّنت التحرّش الجنسي، العنف ضد النساء والمراهقات داخل المنزل. وتبيّن على وجه التحديد، أنّ نسبة العنف النفسي كانت طاغيةً على كل نسب أشكال العنف القائم على النوع الإجتماعي تجاه النساء. أظهرت الأبحاث أيضاً أنّ نسبة 15% من النساء كنّ يخشينّ العودة بهنّ إلى سوريا، مما شكل لديهنّ نسباً عالية من الضغط والتوتر.

أخيراً، ومع كل الضغوط التي تعيشها النساء في لبنان بشكل عام وفي جبل لبنان بشكل خاص، فإن أعباء الوصول بأطفالهنّ إلى خدمات تعليميّة يشكل العبء والضغط الأكبر. فنظراً إلى إغلاق المدارس منعاً من انتقال أيّ عدوى عن طريق الأطفال، بات معظم الأطفال يشاركون في صفوف التعليم عبر الانترنت. وهذا ما يتطلّب عادةً وفي الأحوال المثالية، وجود أجهزة ذكيّة يمكن أن يستعملها الطفل: كهرباء بشكل دائم، شبكة الإنترنت بسرعة جيّدة، وشخصٌ راشدٌ قادرٌ على المتابعة مع الطفل. في وضع السوريين في لبنان، بات هذا الأمر رفاهيةً لا يستطيعون تحمل تكلفتها الماديّة والنفسيّة. فلا مال لديهم للحصول على أجهزة ذكية لأبنائهم، وإن وجدت فلا وجود لخدمات أساسيّة تدعم هذا المسار التعليمي كالإنترنت والكهرباء. بالإضافة إلى هذا كلّه، فإن معظم العائلات تقطن في منزل مكوّن غالباً من غرفةٍ واحدةٍ. وفي العائلات التي تضمُّ أكثر من طفلٍ في المدرسة، من المستحيل لهم أن يشاركوا سويةً في صفوف مختلفة تحصل في الوقت ذاته.

المراجع:

1-https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71
2-https://www.anera.org/where-we-work/lebanon/#:~:text=As%20of%2020202%C%20the%20Lebanese,refugees%20a%20place%20to%20live
watch/?v=241372277235966
3-https://www.wfp.org/news/nine-out-ten-syrian-refugee-families-lebanon-are-now-living-extreme-poverty-un-study-says

لاجئون

برج البراجنة: إنتاج حيّز حضري وأشكال من المشاركة المحليّة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين

ناديا لطيف
باحث منتسب في كلية سميث

© عدرا قنديل

ينحدر العديد من سكان مخيّم برج البراجنة من قرى في الجليل الشمالي، التي ضمّتها دولة إسرائيل في عام 1948. يرجع إنشاء مخيم اللاجئين في برج البراجنة في عام 1949 إلى حدٍّ كبير، إلى العلاقات الإجتماعيّة والإقتصاديّة الإقليميّة العريقة بين بيروت وقرى الجليل و بلداته. وقد أدّت هذه الروابط بين العائلات البارزة في ترشيحا وبرج البراجنة إلى لجوء عدد من عائلات ترشيحا إلى برج البراجنة في عام 1948.

وقد وجدت رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (LRCS) المسؤولة في ذلك الوقت عن رفاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أنّه من الأسهل صرف المساعدات الإنسانية إلى مجموعة من اللاجئين المجتمعين بالفعل. وقد أدّى الحصول على المساعدات الإنسانية، إلى جانب الرغبة في لمّ الشمل مع أفراد الأسر المفقودين وزملائهم من القرويين، إلى زيادة عدد اللاجئين الموجودين في برج البراجنة. وفي عام 1949 تمّ تسجيل المستوطنة من قبل LRCS كمخيّم للاجئين.

وكانت الظروف المعيشيّة في برج البراجنة خلال تلك السنوات الأولى مزرية. ولم يكن هناك عدد كاف من الخيام التي وفّرت المأوى الوحيد. وأُجبرت أسر لا صلة قرابة بينها على تقاسم الخيام المخصّصة للأسرة الواحدة. كانت العديد من الخيام مهترئة بالفعل بسبب الإستخدام السابق، وحتى الخيام الواردة حديثاً تضرّرت بشدّة بسبب أمطار الشتاء الغزيرة، وكانت المراحيض مشتركة. وكان لا بدّ من ملء المياه في الجرار والأوعية وحملها لمسافات طويلة.

وقد تحسّن الوضع بشكلٍ طفيف عندما تأسّست "الأونروا" في عام 1950. وتمّ تخصيص خيمة لكلّ عائلة، وسمح للاجئين بتعزيز خيامهم بجدران منخفضة من التربة المدكوكة. ومع مرور الوقت تمكّنت الأسر من بناء ملاجئ من غرفة واحدة إلى غرفتين من الحديد المموّج وبقايا الخشب. غير أنّ بناء هياكل أكثر دواماً محظور تماماً، وكذلك المراحيض الخاصة.

كانت هذه القيود تطبّق بصرامة من قبل "المكتب الثاني" الذي كان يحتفظ بمكتب له على مدخل المخيّم. في البداية، تمّ تأسيس المكتب الثاني تحت الإنتداب الفرنسي كوحدة إستخبارات عسكرية لجمع المعلومات ومكافحة التجسّس، موجّهة ضدّ مَن يُشكّلون تهديداً للسلطة الفرنسية، وقد تمّ الإبقاء على هذا المكتب بهذه الصفة بعد إستقلال لبنان، وإن كان ذلك للدولة اللبنانية الجديدة. ومنع اللاجئون من مغادرة المخيّم بين الغسق والفجر، وكانت التصاريح مطلوبة لزيارة الأهل والأصدقاء في مخيّمات أخرى. وتمّ حظر التجمّعات التي تزيد عن عدد معيّن؛ وبالتالي حتى حفلات الزفاف والجنازات كانت تتطلّب إذناً من "المكتب الثاني".

وقد أدّت هذه التجارب المشتركة إلى النزوح القسري والفقر وسيطرة "المكتب الثاني"، وإلى نشوء مجموعة جديدة تعتمد على العيش داخل المخيم. تشكّلت هذه المجموعة الجديدة من خلال الأعراف والممارسات القائمة على القرابة التي كانت معتمدة في القرية أيام ما قبل النكبة، والتي انتقلت إليها. وقد إتّبع تصميم مساكن اللاجئين نمط منازل القرية أيام ما قبل النكبة، حيث كانت تتألّف من عدد من الغرف التي تحيط بفناء مفتوح أو دار. عند زواج الإبن، كان يتمّ بناء غرفة جديدة لاستيعاب عائلته الناشئة. وبما أنّ الأقارب والجيران السابقين فضّلوا العيش بجوار بعضهم البعض، ظهرت الأحياء مع مرور الوقت. ومع تزايد عدد التجمّعات العائلية والقروية، إزدادت الحاجة إلى الإتجاهات. ولدى إعطاء العناوين، بدأ الناس يشيرون إلى حيّ بإسم العائلة التي تقطنه - أو قريتهم السابقة في فلسطين. ولا يزال العديد من أسماء هذه الأماكن معتمداً.

وعلى مدار خمسينيّات القرن العشرين، بدأت علاقات إجتماعيّة وإقتصاديّة جديدة تتطوّر بين سكّان مخيّم برج البراجنة وجيرانهم اللبنانيين. وقد وجد الكثير من اللاجئين عملاً في البساتين التي تملكها العائلات المسيحيّة في القرى المجاورة. وقد وفّر بناء مطار بيروت الدولي في عام 1954 فرص عمل إضافية للاجئين، وكذلك للمهاجرين الريفيين، السنّة والشيعة من الجنوب ومن البقاع، الذين استقرّوا أيضاً في المنطقة. وكونهم يتشاركون تجربة الهجرة من الريف إلى المدينة والوضع الطبقي للمهاجرين الفقراء الجدد إلى المدينة، بدأت الروابط تتشكّل بين مجتمعات المهاجرين الناشئة والمخيّمات. وقد سهّل تكوين هذه الروابط روح القرابة المشتركة، وتعزّزت أكثر من خلال الزواج المختلط.

لم تكن هذه العلاقات متناغمة بشكلٍ موحّد وخالية من الصراع. ومع ذلك، وبفضل العمل والعيش معاً، ظهر تضامنٌ تمّ التعبير عنه من خلال خطابات مختلفة. وفي بعض الأحيان كان يتمّ التعبير عن ذلك بلغة الجماعة؛ وفي أوقات أخرى على شكل القوميّة العربيّة الثوريّة؛ وفي أحيان أخرى بلغة القرابة.

وقد رافق إنشاء قاعدة عمليات منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تشكيل مجموعة من مؤسسات الرعاية الصحيّة والتعليميّة والإجتماعيّة في برج البراجنة التي كانت تقدّم الخدمات التي يحتاجها بشدّة اللبنانيون والفلسطينيون على حدّ سواء. ومن بين تلك المؤسسات، بقي مستشفى حيفا وحده بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982. ولا يزال مستشفى حيفا، الذي أنشئ في البداية كعيادة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يقدّم طائفة واسعة من الخدمات الطبيّة المنخفضة التكلفة إلى سكان المخيم، فضلاً عن المناطق المحيطة به.

أدّت الهجرة الخارجيّة من المخيم وتدفّق اللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب في عام 2012 إلى تغيير كبير في تكوين المخيم على مدار العقدين الماضيين. وأدّى قرب المخيم من المدينة، وانخفاض كلفة المعيشة نسبياً، إلى خلق سوق إيجار غير رسمي يعدّ مصدراً مهماً وثابتاً لدخل العديد من العائلات التي تؤجّر غرفاً وشققاً للاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين من المخيمّات الأخرى، والعمّال المهاجرين الأجانب. ومن هنا، فإنّ الخدمات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تأسّست بعد إنتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1990، وكذلك مستشفى حيفا، تعمل كجسر يمكن أن يربط مختلف المجتمعات التي تعيش اليوم في مخيم برج البراجنة.

إنخراط المرأة في جبل لبنان ومشاركتها في الحياة السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة حتى اليوم

جوانا فياض
اختصاصية دمج النوع الاجتماعي في المعهد العربي للمرأة

نظرة على تاريخ دور المرأة في جبل لبنان

منذ إعلان متصرّفية جبل لبنان عام 1861، تبدّل تاريخ هذه المنطقة وتغيّر. إنتقل جبل لبنان من قرى زراعيّة في الدرجة الأولى إلى منطقة صناعيّة تضمّ 58% من إجمالي عدد الشركات الصناعيّة اللبنانيّة، وهو أعلى معدّل تركيز في لبنان بحلول عام 2016[1] .

تاريخيّاً، كانت المرأة في جبل لبنان هي الداعمة على جميع المستويات للأسر والمجتمعات المحلّية، وكُلِّفت بمهمَّة الأعمال الشاقّة للغاية. ويشمل ذلك دعم الأسرة من خلال توفير دخل غير رسمي من العمل الزراعي، والخياطة، ورعاية الخراف وديدان الحرير، فضلاً عن رعاية الأطفال، وتنظيف المنزل، وإعداد الطعام، ورعاية الأزواج، كلّ ذلك مع القبول الطوعي بالقرارات الأبويّة التي أملاها عليها الرجال في حياتها[2]. وقد تغيّرت هذه المهام على مرّ السنين، حيث طرأت تغييرات عبر المجتمعات الزراعيّة إلى المدن والصناعات.

إنّ تاريخ جبل لبنان، منذ الإستقلال الذاتي للمتصرّفية وبعد إعلان لبنان الكبير في عام 1920، كان مليئاً بالحروب ونال ما يكفيه من الصراع والدمار. وخلال الحرب، إضطلعت المرأة بدور بناء السلام وحفظ السلام، ولا سيما على الصعيد المحلّي. كما أنّها كانت مسؤولة عن كلّ ما يتعلّق بالعناية بالمنزل والعائلة، بينما كان الرجال مشغولين بخوض الحروب. وعلى الرغم من أنّ المرأة كانت دائماً ناشطة في المجتمعات والجماعات المحلّية، إلّا أنّه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن لها صوت لا في أسرتها ولا في مجتمعاتها المحلّية، بل كان يتوقَّع منها فقط أن تتبع أوامر المجتمعات التي يسيطر عليها الذكور. وأثناء الحرب، تمّ تنحية النساء جانباً عندما جرت مفاوضات السلام الفعليّة، فقد خاض الرجال الحرب، وهم من أنهوها.

من المجالات الوحيدة التي تمكّنت فيها النساء والفتيات من إيجاد نوع من المساواة هو التعليم. وقد أظهرت الدراسات أنّ المرأة اللبنانية كانت تتمتّع بسهولة الحصول على التعليم. وتفيد الأرقام أنّ عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم، منذ عهد المتصرّفية وحتى يومنا هذا، يكاد يضاهي عدد الفتيان. بيد أنّ هذا التعليم لم يمكّنهنّ من الوصول إلى مناصب صنع القرار [3].

وفي الوقت الحالي، تشكّل النساء نحو 25% فقط من القوّة العاملة، وتتركّز غالبية النساء العاملات في بيروت وجبل لبنان. ومع ذلك، لا تزال المرأة تعاني من الفجوة في الأجور بين الجنسين ومن تدنّي الوضع المهني. "لذا تشكّل المرأة قوّة عاملة كبيرة، لكن الوصول إلى مناصب القرار أو المناصب التنفيذية، أو أكثر عموماً، إلى عمل مستقرّ، لا يزال صعباً"[4] ، تشير ماري بونت في دراستها التحليليّة: "تمييز جنسي وعرقي في العمل".

كانت المرأة في جبل لبنان وفي البلد بأسره، محرّك العمل الإجتماعي، والعمل المدني، والدعم المجتمعي، وتتولّى قيادة وتشغيل غالبيّة المنظمات التي تهدف إلى توفير الخدمات والدعم الإجتماعي. ولكنّنا، كالمعتاد، لا نرى نساء يكسرن السقف الزجاجي ويبلغن مناصب صنع القرار.

ومن الحقائق الجديرة بالملاحظة أنّ برج حمود، وهي مدينة في وسط جبل لبنان، كانت أوّل بلدية توظّف ضابطات شرطة، وذلك لأنّ إشراك المرأة في جهاز الشرطة يتمتّع بقدر أعظم من "العلاقات المجتمعيّة الفعّالة كأساسٍ للنمو والسلام على المدى الطويل"[5] .

خلال الإنتخابات البلدية الأخيرة، شهدنا زيادة في المرشّحات، اللواتي تحدَّيْن الأفكار المحافظة لعائلاتهن ومجتمعاتهن. واحتلّت محافظة جبل لبنان المرتبة الثانية على مستوى أعلى عدد من النساء المرشّحات للمقاعد البلدية[6] (528 إمرأة)، وأعلى نسبة للمقاعد الاختيارية (156 إمرأة). وسجّل جبل لبنان أعلى عدد من النساء المنتخبات للمقاعد البلدية والاختيارية (246 مقعداً في البلديات و17 مقعد مختار للنساء). تظهر هذه الأرقام ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنةً بنتائج إنتخابات 2010 في التمثيل المحلّي.

أمّا بالنسبة إلى الإنتخابات النيابيّة الأخيرة التي جرت في عام 2018، فقد قدّم عدد قياسي من النساء ترشيحهنّ للإنتخابات بلغ 113 إمرأة[7]. وبعد انتهاء المهلة المحدّدة في إطار القانون الإنتخابي الجديد، الذي يلزم جميع المرشّحين بالمشاركة في اللوائح، بقيت 86 مرشّحة في السباق الإنتخابي. وكان أكبر عدد من المرشّحات في محافظة جبل لبنان بلغ 27 مرشّحة للإنتخابات النيابيّة[9]. وأعقب هذا الرقم القياسي نتيجة مخيّبة للآمال حيث فازت 6 سيدات فقط في الإنتخابات ولم تكن أيّ منهنّ من جبل لبنان.

لدى دراسة كلّ الحقائق المذكورة آنفاً، أظهرت النساء منذ فجر التاريخ أنهنّ ركائز الإستدامة المجتمعيّة، وأنهنّ كنّ الطاقم وراء الكواليس لجميع الأحداث على امتداد تاريخ جبل لبنان. فوجود المرأة في أغلب الأحيان يوفّر ضمانات أعلى للديمقراطية، ويراعي دوماً تقريباً منظور حقوق الإنسان في جميع القضايا الإجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة. لقد آن الأوان للإعتراف بالفضل الذي طال انتظاره للمرأة لكلّ ما تقوم به من عمل، ومنحها مساحة لوضع بصماتها على جميع المسائل بغرض تحسين المجتمع الذي نعيش فيه جميعاً.

© عدرا قنديل

المراجع:

1- https://investinlebanon.gov.lb/en/lebanon_at_a_glance/invest_in_regions/mount_lebanon_governorate#:~:text=Industry%3A%20Mount%20Lebanon's%20economy%20is,total%20number%20Lebanese%20industrial%20firms%20.

2- "The role of women in 19th century Mount Lebanon" (دور المرأة في جبل لبنان في القرن التاسع عشر): http://www.alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/11411134/

3- "Women and Education in Lebanon" (النساء والتعليم في لبنان) http://alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/920919/

4- "A gender and ethnic division of labor" (تمييز جنسي وعرقي في العمل) https://books.openedition.org/ifpo/13250?lang=en

5- "Women in the Municipal Police Service in Lebanon Representation and Participation" (النساء في جهاز الشرطة البلدية في لبنان التمثيل والمشاركة) https://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=165684

6- أكبر عدد من المرشحات لمقاعد البلدية هو في شمال لبنان وعكار (535 امرأة) مع فارق بسيط بـ7 مرشّحات عن جبل لبنان.

7- "Record number of women on the ballot in Lebanon's first parliamentary elections since 2009" (رقم قياسي للنساء المرشحات في الإنتخابات النيابية الأولى في لبنان منذ عام 2009): https://reliefweb.int/report/lebanon/record-number-women-ballot-lebanon-s-first-parliamentary-elections-2009
https://www.alaraby.co.uk/%D984%%D8%A8%D986%%D8%A7%D986%%D98%A%D8%A7%D8%AA-%D985%%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%B9%D98%A-%D986%%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D98%A-%D984%%D983%%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D984-%%D8%B5%D988%%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%%D986%%D985%%D8%B7%D98%A%D8%A9%D8%A7%D984%%D8%B5%D988%%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%%D986%%D985%%D8%B7%D98%A%D8%A9

شباب عاليه والشويفات والدامور يكافحون الأخبار الزائفة

ربى أبو عمو
صحافية

أتريد/ين أن تكون/ي جزءاً من مشروع مكافحة الأخبار الزائفة في منطقتكَ/ منطقتكِ؟ يُتوقّع أن يجذب سؤال كهذا الكثير من الشباب، لكن ليس في الظروف التي عاشها لبنان خلال العام الماضي على وجه التحديد، ليس بدءاً بثورة 17 تشرين 2019 وليس انتهاء باستمرار تفشّي فيروس كورونا والأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الصعبة، والتي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

بعضهم طرح سؤالاً عن جدوى الأمر. هل مكافحة الأخبار الزائفة أولويّة اليوم؟ أُعيد طرح هذا السؤال مراراً نتيجة لأسباب عدة، منها اليأس من التغيير أو التأثير على المجتمع. لكن على الرغم من كل ما سبق، إنضمّ شباب من ثلاث مناطق في محافظة جبل لبنان، هي عاليه والشويفات والدامور، ليكونوا جزءاً من المشروع الذي تنفذه جمعية "دوائر" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبدعم من المملكة المتحدة، وليشكلوا نواة في مناطقهم لمكافحة الأخبار الزائفة. صحيح أن الأيام التي شعروا فيها بالإحباط كانت كثيرة، وصحيح أنهم ينظرون إلى المستقبل بخوف أكبر في ظل انعدام الفرص، لكن بقي ذلك بالنسبة إليهم نقطة تحوّل ذاتيّة ومجتمعيّة في آن، وقد عكسوا ما حصلوا عليه من معلومات لصالح مناطقهم.

أحد الأسباب الرئيسيّة هو إدراكهم لمدى خطورة الأخبار الزائفة التي تنتشر في مناطقهم. خلال دقائق، يمكن لخبرٍ أن يصير موجوداً على الكثير من المجموعات على "واتساب"، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعيّة الأخرى. وكان هذا دافعاً أساسياً بالنسبة إليهم للتدرّب على كيفيّة التحقق من الأخبار الزائفة. الحافز نفسه جعلهم مصرّين على الإستمرار على الرغم من العيش في واقع آخذٍ في التردّي.

لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً ليكسب هؤلاء ثقة الأهالي في مناطقهم، وصاروا يُرسلون إليهم الأخبار للتحقّق منها، وخصوصاً أنّ الأخبار الزائفة في المناطق لها خصوصيتها.

قبل ذلك، كان الشباب قد تدرّبوا على مدى أشهر حول التربية الاعلاميّة والتحقق من الأخبار الزائفة ومكافحتها، وذلك ضمن مشروع "مكافحة الأخبار الزائفة" الذي نفذته جمعية "دوائر" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبتمويل من المملكة المتحدة.

كما أعدوا خطط عمل للحدّ من إنتشار الأخبار الزائفة في مناطقهم، وأطلقوا حملة "صحتك من صحة الخبر"، وهي عبارة عن عشرة فيديوهات توعويّة، تناولت بعض الأخبار الزائفة التي تنتشر في كل منطقة. وكان لفيروس كورونا حيز كبير فيها، خصوصاً في مناطق رياق وحارة وصيدا وشكا. أما الفيديوهات الأخرى، فتناولت الأخبار الشائعة المتعلقة بالخلافات السياسيّة والطائفيّة.

مصطلح الأخبار الزائفة ليس جديداً، ويعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، مما يعني أنها شكلت جزءاً من تاريخ وسائل الإعلام قبل فترة طويلة من إستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا ما قارنّا الأخبار الزائفة بين الماضي واليوم، سنجد فرقاً. فالسرعة التي تنتشر فيها والطريقة التي يمكن أن تؤثر بها على المستهلكين تجعلانها أكثر بروزاً، في ظل وسائل التواصل الاجتماعي.

يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان: "يجب أن يكون الشباب في طليعة التغيير والإبتكار حول العالم. وإذا تمّ تمكينهم، فيمكنهم أن يكونوا عناصر رئيسيّة للتنمية والسلام. مع ذلك، إذا تركوا على هامشِ المجتمع، فسنصبح جميعاً فقراء. دعونا نتأكد من منح الشباب كل الفرص للمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم".

ما إن يمنح المجتمع الشباب الثقة، حتّى يتمكنوا من تحقيق تغيير ما. ولا يجب دائماً التفكير بالتغيير الأكبر، بل أنّ أية تفاصيل صغيرة قد تُمهّد الأرضيّة لتغييرات أكبر في المستقبل. بالنسبة إلى الشباب في المناطق الثلاث، كان هذا مبدأهم. لمّا عرفوا أنهم باتوا قادرين على رصد الأخبار ومكافحتها، وتوعية الناس سواء وجهاً لوجه أو على وسائل التواصل الإجتماعي حول خطورة هذه الأخبار وتأثيرها على الإستقرار الإجتماعي، فكان ذلك إنجازاً بالنسبة إليهم وإلى مناطقهم.

© عدرا قنديل

المُبادرات الرائدة لشباب من جبل لبنان نموذج يُقتدى به في كل المناطق

إيمان العبد
صحافية

يرزح لبنان منذ عام 2019 تحت وطأة أزمة إقتصادية حادة، أدّت إلى تدهور الأوضاع المعيشيّة للبنانيين في ظل فرض فيروس كورونا قيوده على الإقتصاد، ليأتي بعدها إنفجار 4 آب عام 2020. وكبقيّة المحافظات اللبنانية، تأثرت محافظة جبل لبنان من جرّاء هذه الأزمات المتتالية التي فرضت ثقلها على اقتصادها. لكن، كان للشباب الدور الأبرز في المساعدة على تخطي هذه الأزمات ومواجهتها من خلال مبادرات عديدة.

منذ أزمة كورونا، عمد علي العيّاش، الشاب العشريني من منطقة عاليه في محافظة جبل لبنان، برفقة 10 شبّان من مناطق مجاورة، على نشر التوعية بين أهالي المنطقة حول فيروس كورونا وكيفيّة الوقاية منه. نتيجة الإغلاق العام وإقفال المؤسسات التجارية وتردي الأوضاع الإقتصادية، قاد علي مع مجموعة من رفاقه في الجبل، مبادرات تهدف إلى جمع التبرّعات المالية لشراء الحصص الغذائيّة وتوزيعها على العائلات الأكثر فقراً في المنطقة.

كذلك فعلت ليليان من منطقة بشامون في محافظة جبل لبنان، إذ قامت منذ بداية جائحة كورونا مع عدد من الشبّان، بتصوير فيديوهات توعويّة عن فيروس كورونا وضرورة الحدّ من إقامة المناسبات الإجتماعيّة تفادياً للإختلاط. كما عمدت ليليان خلال الأعياد، كعيدي الميلاد والأضحى، على معايدة الناس وأهل المنطقة عبر المذياع والميكروفون لتفادي إقامة الإحتفالات في الشوارع، كما اعتادت المنطقة كل عام.

من علي وليليان إلى طوني أبو مترى من منطقة حمانا الذي كان يعمل مع الشباب في المنطقة منذ بداية الأزمة الاقتصادية، بالتعاون مع البلدية والجمعيات، لدعم العائلات الأكثر فقراً. مع بدء الجائحة، إضطر الطلاب في معظم المناطق اللبنانية، لا سيما طلاب بلدة حمانا، للجوء إلى التعليم عن بعد. وقد قام شبّان المنطقة من خلال التواصل مع المغتربين وعدد من الجمعيات، بتأمين حواسيب لطلاب العائلات الأكثر فقراً لكي يتمكنوا من متابعة دروسهم.

من كورونا والأزمة الاقتصادية إلى انفجار 4 آب الكارثي الذي هزّ العاصمة بيروت، مشهد الشباب المتطوّعين من مختلف المناطق اللبنانية في الخطوط الأماميّة للملمة جراح المتضرّرين، لا يمكن أن ينسى. إنفجار العاصمة جيّش شباب جبل لبنان بمختلف انتماءاتهم وطوائفهم لدعم المدينة المجروحة. عمد علي ومجموعة من الشبّان من منطقة الجبل، إلى تجميع أنفسهم أولاً بطريقة عفويّة ونزلوا إلى شوارع العاصمة المنكوبة، ثم قاموا بتنظيم تحركاتهم على مدى أيام متتالية. إنقسموا إلى مجموعات، تخصّصت كل واحدة منها في مجال معيّن: "عمليات التنظيف، توزيع الحصص الغذائية، إصلاح عدد من البيوت...".

بعد إنفجار 4 آب، كان الدور الأساسي لليليان والشبّان من بشامون، يتركز على توزيع وجبات الطعام على المتطوّعين في المنطقة المتضرّرة. وقد حرصت المجموعة أيضاً على جمع التبرّعات المالية من أهالي منطقة بشامون وتقديمها إلى العائلات المتضرّرة والأكثر فقراً، وهم عموماً من أهالي منطقة الكرنتينا. كما قاموا بالتواصل مع الإغتراب اللبناني لتأمين الأدوية اللازمة للعُجّز القاطنين في المنطقة وللذين يعانون من أمراض مزمنة.

بعيداً من الأزمات، في إطار التشجيع على السياحة الداخلية في محافظة جبل لبنان وتحديداً منطقة كفرمتى التي تضمّ معالم أثرية وطبيعية شهيرة، عملت لجنة الصحة والبيئة في جمعية "إنماء كفرمتى" التي تضمّ شباب المنطقة من مختلف الإنتماءات، على إطلاق مشروع يشجع على السياحة الداخلية. وقامت بتأهيل معالم المنطقة السياحيّة كونها كانت مهملة وملوّثة وجعلتها مقصداً للسيّاح، وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في الوقت عينه، عمد شباب المنطقة إلى إطلاق مجموعة بإسم "كفرمتى التنزّه" ونظموا من خلالها نشاطات وزيارات إلى المناطق الأثرية، شارك فيها أهالي البلدات والقرى المجاورة. على أثر هذا النشاط، زادت أعداد قاصدي بلدة كفرمتى من جميع المناطق اللبنانية.

هبة رامح هي واحدة من الذين شاركوا في رحلة استكشاف مناطق كفرمتا، علماً أنها لم تكن تعرف المناطق الأثرية والطبيعية في المنطقة، إلاّ أن النشاط الذي شاركت فيه عرّفها على ضيعتها أكثر.

من جهته، يقول رئيس لجنة الصحة والبيئة في جمعية كفرمتى، إن الشباب لعبوا دوراً أساسيّاً في التوعية، مؤكداً أن هناك ثقافة بيئيّة جديدة يروّج لها الجيل الحالي في المنطقة، مثل الحرص على النظافة، ومنع ممارسة هواية الصيد وقتل العصافير الصغيرة، وحماية الطبيعة من التلوّث وغيرها. وأوضح أن دمج خبرات الجيل المخضرم مع القدرات والطاقات الشبابيّة، أمر بالغ الأهمية من أجل إدراج منطقة كفرمتا في الخارطة السياحية.

جبل لبنان والمياه... رابط مهدّد

ديزيره قزي
أستاذ مساعد في جامعة الروح القدس الكسليك، بيروت

بفضل ثروته المائية المميّزة، يرتبط جبل لبنان إرتباطاً وثيقاً بالمياه، وهو عاملٌ حاسم في تحديد هويته مهدّدٌ اليوم بالعديد من القضايا البيئيّة. إنّ القيام بجولة سريعة في المحافظة من شأنه أن يذكّرنا بالدور المهمّ الذي لعبته المياه في تشكيل المناظر الطبيعيّة نفسها. ففي تنورين، تمّ نحت بالوع في قرية عتارة، يبلغ عمقه 250 متراً وعرضه 260 متراً، بالكامل في الحجر الجيري بالماء. وعند مدخل محميّة أرز تنورين، تعدّ خيمة الصخر (الهودو) الجميلة، التي تحتمي تحت أرز لبنان المهيب، شهادة أخرى على فعل المياه. وعلى بعد بضعة كيلومترات، تشكّل المناظر الطبيعيّة الجميلة لشلال كفرحلدا في البترون أيضاً مظهراً آخر لتدفّق المياه القويّ الذي لا يعوقه شيء. وفي فيطرون، تبرز صخور الحجر الجيري الغريبة في المنظر الطبيعي، وهي نتاج لعملية التآكل البطيء للمياه.

كلّ هذه المظاهر الطبيعيّة، بالإضافة إلى العديد من الجسور الطبيعيّة والكهوف المحفورة بشكلٍ جميل في جبل لبنان، تشهد على وجود المياه في المنطقة. لكنّ المحافظة مليئة أيضاً بآثار بشريّة المنشأ لاستغلال المياه عبر التاريخ (آبار، وجسور، وقنوات، إلخ). تعتبر قناطر زبيدة في الحازمية مثالاً جيداً على قنوات الريّ التي بنيت على الأراضي اللبنانية. وتشهد على فنّ معماري خاصّ ضمَن تدفّقاً سهلاً للمياه لتزويد بيروت ومحيطها. لطالما كان الوصول إلى الماء أمراً حيوياً للنمو. لذلك، منذ أن وصل السكان إلى جبل لبنان، تجمّعوا في البلدات والقرى حول الأنهار الرئيسيّة، ومنحوها أسماء مثيرة للغاية. إنّ الغوص في أسماء البلدات والقرى يعيد جزءاً من تاريخ المحافظة ويشهد، أكثر من ذلك، على الرابط بالماء. إنّ أفقا تعني الينبوع المتدفّق. وقد تمّت تسمية الباروك على إسم مصدر للمياه العذبة يدعى "المباركة" حيث كانت الحيوانات ترتاح. الحازمية تعني الوصي أو حامي المياه. ووفقاً للقصص الشعبية، فإنّ إسم الدبيّة هو في الواقع "عين الدبّ" (مصدر مياه الدبّ)، في إشارة إلى الدبّ الذي أقام منزله بالقرب من مصدر مياه القرية. اللقلوق (اللؤلؤ) هو رمز لمصدر مياه المنطقة الساطع تحت أشعّة الشمس كما لو كان لؤلؤاً. جبيل تعني بئر الله أو مصدر مياهه. عينطورة تعني مصدر المياه في الجبل. ويشير نهر الدهب إلى تحوّل النهر إلى اللون البني الذهبي في الخريف عندما تتساقط فيه الأوراق الصفراء لشجرة "الدلب المشرقي"، إلخ. كما حملت بعض العائلات التي انتقلت إلى هذه البلدات والقرى أسماء عائلية تذكّرنا بالمياه، إمّا لأنّها وصلت من مناطق غنيّة بالمياه، أو لأنّ سلفها اللبناني الأوّل كانت له مهنة تتعلّق بالمياه. الصافي على سبيل المثال كلمة عربية تشير إلى نقاء الماء وسكونه. رزق إسم عائلي يشير إلى غزارة المطر. عقيقي هي كلمة عربية تشير إلى الوادي المنحوت بفعل جدول.

هذه الأمثلة القليلة أرجعتنا عبر الزمن إلى الوراء، إلى الرابط القديم بين جبل لبنان والمياه. لكن من المؤسف أنّ إدارة المياه في هذه المحافظة سيّئة وتهدّدها العديد من الضغوط من ناحية الكميّة والنوعيّة معاً، الأمر الذي ينذر بتغيير المحافظة التي عهدناها.

الكمية: رغم أنّ جبل لبنان هو برج ماء طبيعي يتميّز بأعلى نسبة تدفّق في المجاري المائية في البلاد، إلّا أنّه يواجه مشاكل في شحّ المياه. والواقع أنّ الإجهاد المائي يولّده النمو الديمغرافي، والإستغلال المفرط، والتدفّقات الكبيرة للاجئين، والإستخدام المسرف غير المستدام للمياه. ولأنّ حصّة المياه العذبة محدودة، وغير قادرة على تلبية الطلب المرتفع على المياه (المنزلي، الصناعي، والريّ) في المحافظة، فإنّ الميزان المائي سلبي. ولا بدّ من أن تتضمّن الحلول الرامية إلى توفير المزيد من المياه على المدى القريب، السدود، والبحيرات الجبليّة، وطبقات المياه الجوفيّة للتغذية، وكلّ هذا مع مراعاة المتطلّبات البيئيّة. كما أنّنا بحاجة إلى الحدّ من فقدان المياه المقدّر بنسبة 50% في أنظمة التوزيع وشبكات الري، مع الصيانة المستمرّة للبنية التحتيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإشراف على حفر الآبار من دون ضوابط أمر ضروري. وعلى المدى الطويل، لا بدّ من تطبيق إصلاحات متكاملة لإدارة المياه، ويجب دراسة جدوى استخدام ينابيع المياه العذبة المغمورة تحت البحر، على الرغم من تكلفتها العالية المقدّرة.

النوعية: إنّ كل الأنهار في جبل لبنان تتلقّى قدراً كبيراً من تصريف النفايات. ولذلك، فإنّ التلوّث بالملوّثات العضويّة وغير العضويّة هو واقعٌ مؤسف، يتفاقم بسبب الفيضانات المفاجئة التي تشهدها عادةً أحواض الأنهار الساحليّة. وتتفاقم ظواهر الأمطار القصيرة والشديدة هذه بسبب سوء إدارة الأراضي، والمنحدرات المهمّة، وإزالة الغابات، ممّا يؤدّي إلى زيادة كبيرة في التدفّق، وتآكل كبير للجسيمات، وتدفّق الملوّثات. ولا بدّ من أن تشتمل الحلول القصيرة الأجل على جمع ومعالجة مياه الصرف الصحّي بشكلٍ أفضل، وتطوير مراصد الأنهار الساحليّة لمتابعة حالة الأنهار والإستجابة للتهديدات في أسرع وقت ممكن.

وعلى نطاق أوسع، من شأن إعادة تنظيم قطاع المياه بأكمله إلى جانب خطط الإستثمار أن يساعد على تحسين الحوكمة. بالتالي، يجب تفعيل مسؤوليّات الجهات المعنيّة بالمياه، وخصوصاً مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. وبشكلٍ عام، هناك حاجة إلى ضمان إصلاح لقطاع المياه بأهداف عمليّة وواقعيّة. وينبغي إنشاء الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودعمها بقوانين وتشريعات للمياه. أخيراً، هناك حاجة أكثر من أيّ وقت مضى إلى الوعي الجماعي إلى جانب التعاون لإنقاذ ما تبقّى من هويّتنا.

من أجل الحفاظ على جبل لبنان، لا يوجد وقت لنضيّعه! شحّ المياه واقعٌ وسوف يصبح أسوأ إذا لم نتفاعل اليوم. لا توجد حقاً قضيّة أكثر إلحاحاً بالنسبة إلينا، إمّا الصمود في أراضي أجدادنا أو عدمه. الخيار لنا.

© عدرا قنديل

التوسّع الحضري المخطّط له (غير المخطّط له) ظاهرياً في الشوف: من هو المخطِّط؟

بترا سماحة
باحثة

بعد الحرب الأهلية (1975-1990)، كان يُنظر إلى العديد من المناطق في لبنان، بما في ذلك قضاء الشوف، على أنّها خليط من المناطق الجغرافيّة الطائفيّة المتنازع عليها. وفي حين لا يجوز تقويض مجازر الحرب الأهليّة ومحاولات المصالحة والعودة الفاشلة في التسعينات، فإنّ تحليل إتجاهات التوسّع الحضري في الشوف من مجرّد منظور طائفي اليوم لا يأخذنا بعيداً في فهم تحديّات التخطيط الحضري في المنطقة. ولا ينبغي مناقشة المظاهر المكانيّة للطائفية على أنّها معطيات، بل كمظاهر لديناميّة أكثر تعقيداً يجب تفكيكها من خلال السياق الإجتماعي والتاريخي. وفي حين أنّ هذا خارج نطاق هذه المقالة القصيرة، إلا أنّني أهدف بدلاً من ذلك إلى تسليط الضوء على الأسباب والعواقب الأخرى لما يبدو أنّه توسّع حضري غير مخطَّط له في الشوف. من خلال ثلاثة أمثلة على التحوّل المكاني، أظهر أنّ تحديّات هذا القرن ليست طائفيّة بطبيعتها. وأفيد أنّ التحضّر هو في الواقع مخطّط بشكلٍ جيّد للغاية، ولكنّه مدفوع برأس المال والربح والقوّة. هناك حاجة إلى مزيد من البحث للكشف عن هذه الديناميّات وفهم آثارها الإجتماعيّة والإقتصاديّة على المنطقة.

وبالمقارنة بين التوسّع الحضري في الشوف بعد عام 1998 (صور "غوغل إيرث") وخرائط "الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية" (NPMPLT)، فإنّ الإتجاه يبدو أبطأ من بقيّة البلاد، وبخاصّة في قرى المناطق العالية، وقد حدث التكثيف الحضري في معظم البلدات قبل عام 1998. ولدى معظم هذه البلدات تصاميم توجيهيّة وسجلّات مساحيّة، وعلى وجه التحديد الدبّية، والناعمة، والدامور، والجيّة (فرداي وآخرون، 2007). إذاً ما الذي يجعل التوسّع الحضري يبدو غير مخطّط له؟ وما هي السياسات التي تمّ وضعها وكيف تقوم بتحديد شكل البيئة المبنيّة؟

على الرغم من الفوضى الظاهرة في الطريقة التي تتوسّع بها المناطق الحضرية في البلد، فإنّ التوسّع الحضري هو تجسيد لسياسات عامة محدّدة. وفي لبنان، كانت الملكية الخاصّة في معظمها هي التي شكّلت السياسات الحضرية واستخدام الأراضي في العقود الماضية. وبالنسبة إلى الشوف، فإنّ بعض آثار هذه السياسات يتجسّد من خلال مشاريع ضخمة ذات إستخدامات مختلفة للأراضي (سكنيّة وصناعيّة وسياحيّة).

تظهر تواريخ تبديل الصورة على "غوغل إيرث" بين 2004 و2020 شبكة الطرق الضخمة التي تمّ تنفيذها كجزء من المشروع السكني "مدينار" المنتظر تنفيذه في الدبّية. وكان من المقرّر أن تقوم "شركة إنماء الدلهميّة" بتنفيذ هذا المشروع في عام 2010. وفي حين تبقى ملكيّة الأراضي للشركة، بيد أنّ المساهمين تغيّروا على مرّ السنين (استوديو أشغال عامة، 2018 أ). والأهمّ من ذلك، تمّ تحويل تصنيف المحميّة الطبيعية لتصبح منطقة سكنيّة في التصميم التوجيهي للسماح ببناء المشروع (استوديو أشغال عامة، 2018 أ). واليوم، لم يتمّ بناء أيّ مبنى.

هناك توسّع ملحوظ آخر لمنشأة ضخمة بالفعل، وهو مصنع ترابة سبلين. وقد تأسّس المصنع في عام 1974، وأصبح أكبر من القرية. وفي عام 1995، منحت الحكومة المصنع حقوقاً حصرية لإستخدام مرفأ الجيّة (المرسوم 6797) إستناداً إلى المرسوم 4810/1966 الذي يسمح للدولة بتأجير أملاكها البحرية العامة. وفي عام 1998، تمّ التصديق على تصميم توجيهي لمنطقة سبلين الصناعية. أتاح التصميم إعفاء المصانع في هذه المنطقة من ضريبة الدخل بموجب المرسوم 1983/127 الذي يهدف إلى وضع "حوافز لإنعاش الريف ونشر الصناعات في المناطق كافة". وفي عام 2002، تمكّنت الشركة المالكة للمصنع من تعديل نظامها الأساسي لتتمكّن من توسيع قائمة ملكيّتها للأراضي (المرسوم 2002/7993). كما حصل المصنع على ترخيص لتجاوز القيود القانونيّة في عمق آبار المياه وسعتها (المرسوم 2014/146). مع هذه السلسلة من المراسيم، قام المصنع بتوسيع إنتاجه وزيادة أرباحه بينما كان يغذّي حرفياً فورة البناء خلال العقود الماضية في البلاد.

المثال الثالث هو انتشار المنتجعات الساحليّة على طول ساحل الشوف. وتضاعف هذا العدد منذ عام 2005 ليصل إلى نحو 40 منتجعاً في حلول عام 2020. ويمكن أيضاً ملاحظة زيادة حجم هذه المشاريع في صور الأقمار الصناعيّة. ففي الدامور على سبيل المثال، تمّ دعم هذا التحوّل من خلال تعديل إستخدام الأراضي في التصميم التوجيهي من الزراعة إلى السياحة على طول الساحل (استوديو أشغال عامة، 2018 أ). إنّ غالبية مالكي هذه الأراضي هم مستثمرون أو شركات عقارية. حتى أنّ أجزاء كبيرة من أراضي الأوقاف التي كانت تستخدم سابقاً للزراعة، تمّ جرفها في عام 2019 لبناء منتجع آخر لم يرَ النور بعد (فرداي وآخرون، 2007). إنّ آثار هذه التغييرات على الزراعة كبيرة جداً، خصوصاً عند النظر اليها على نطاق البلد كلّه. ويعتبر تحويل استخدامات الأراضي من الزراعة إلى السياحة أحد نتائج النموذج الإقتصادي الريعي الذي تمّ اعتماده في البلاد بعد الحرب.

إن الطريقة التي تؤثّر بها الجهات الفاعلة في الدولة، ولكن أيضاً أصحاب الأراضي والزعماء المحليّون على تخطيط إستخدام الأراضي، تتجاوز التوتّرات الطائفيّة (استوديو أشغال عامة، 2018 ب). إنّ الشركات الكبرى التي تدفع بالمشاريع الضخمة إلى الأمام في الشوف يملكها أفراد من طوائف مختلفة وأحياناً من جماعات سياسيّة متعارضة ظاهرياً، إن لم تكن شركات متعدّدة الجنسيّة. وقد حلّت المصالح الخاصّة لهؤلاء الأفراد محلّ دور الدولة في تخطيط أراضيها. ومع ذلك، فمن خلال هذه المشاريع، يعزّز الزعماء الحاليّون الخطاب الطائفي وقنوات المحسوبيّة المحليّة (مثل التخفيضات على أسعار الشقق ورسوم دخول المنتجعات "للسكان المحلّيين"، والتوظيف في مصنع سبلين). وبالتالي، فإنّ الطائفيّة المكانيّة واستنساخ المناطق الجغرافية المتنازع عليها، هما نتيجة لشبكة أكثر تعقيداً من المصالح السياسية الخاصّة المتجذّرة في الأراضي والممتلكات الخاصّة. فالمشاريع الضخمة في الشوف، سواء كانت سكنية أو سياحية أو صناعية، تُظهر التحوّل في الطريقة التي تستخدم بها الأرض كمصدر للربح. واليوم، مع الأزمة الإقتصادية، هناك آثار أخرى لتداول رأس المال وتراكم الأراضي لم تتحقّق بعد، والتي يتعيّن متابعتها عن كثب في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك، توقّف مشروع "مدينار"، وستقلّ قدرة المنتجعات على الصمود مالياً مع الأزمات الصحيّة والإقتصاديّة، ومع ذلك يواصل مصنع سبلين توسّعه إلى ما هو أبعد من المناطق الجغرافيّة الطائفيّة المعزّزة في الشوف. ولن تكون هذه "الدولة الهجينة" (فريغونيز، 2012) قادرة أبداً على استحداث سياسات حضرية تعزّز تخصيص الأراضي لكلّ بلدة أو مجموعة من المدن وفقاً لما تطمح إليه "الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية" (NPMPLT).

المراجع:

- دار الهندسة ومعهد التنظيم الإقليمي "إيل دو فرانس" (IAURIF). الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية - بيروت.

- س، فريغونيز. (2012). "Beyond the 'Weak State': Hybrid Sover-eignties in Beirut" (ما وراء "الدولة الضعيفة": السيادة الهجينة في بيروت). الصادر في مجلة: Environment and Planning D: Society and Space، 30(4), 655–674. https://doi.org/10.1068/d11410

- استوديو أشغال عامة (2018 أ). "The Apprehensions of the Past in Building the Future: Do the Master Plans for Damour and Dibbi-yeh Encourage Return?" (هواجس الماضي في بناء المستقبل: هل التصاميم التوجيهيّة لبلدتي الدامور والدبّية تشجّع على العودة؟) بيروت.

- استوديو أشغال عامة (2018 ب). "The Legislative Framework for Urban planning: No Voice for the People" (الإطار التشريعي للتنظيم المدني: لا صوت للناس) بيروت.

- إ. فرداي، غ. فاعور، س. فيلو (2007). "أطلس لبنان: الأرض والمجتمع". الصادر عن: Presses de l'Ifpo http://books.openedition.org/ifpo/402

© عدرا قنديل

عُمران وتعدّيات "ع مدّ النظر": لبنان لم يعُد أخضر

أمال خليل
صحافية

لم تعد أغاني السيدة فيروز عن طبيعة لبنان قابلة للتصديق. "لبنان يا أخضر حلو" و"حليانة الدني بلبنان الأخضر" صارت "نوستالجيا" يحنّ بها اللبناني إلى سويسرا الشرق. الجبال والسهول، صارت صحاري وغابات إسمنتيّة بسبب تجاوز القوانين وتضاربها والتعديات والحرائق والفوضى العمرانيّة والمشاريع العامة غير المدروسة. أسباب بدلت جبل لبنان إلى هضاب متآكلة سجلت أعلى نسبة إندثار للغطاء الحرجي على مستوى لبنان (50 في المئة) منذ عام 2000 (فيما لا يزال يضم 28 في المئة من مجمل مساحة لبنان).

بحسب أرقام وزارة الزراعة اللبنانية التي تعود إلى آخر مسح أجري لجبل لبنان عام 2005، تبلغ مساحة غاباته 49561.24 هكتاراً، غالبيتها في قضاء عاليه (4611.26) وأقلها في قضاء كسروان (8809.44). أما أرقام موقع Globalforestwatch.org فتفيد بأنه في عام 2010 كان الجبل مغطى بـ 25.7 كيلو هكتار من الغابات تمتد على مساحة 13 في المئة من أراضيه، وبين عامي 2001 و2019، خسر 2.09 كيلو هكتار منها أي ما يعادل 7.1 في المئة، وكانت أعلى نسبة سجلت على مستوى لبنان. أولى الخسائر سجلت في قضاء جبيل (501 هكتار) وآخرها في قضاء عاليه (236 هكتاراً). تلك الأرقام ليست سوى نتيجة لعقود من مستوى المسؤولية الرسمية والمجتمعية تجاه الغطاء الحرجي.

في العام 1949، صدر قانون الغابات الذي شكل الإطار التنظيمي لحمايتها. وعلى الرغم من إسباغ بنوده بتفاصيل القطع والتحريج حتى للملكيات الخاصة، إلا أن المخالفات وقعت لاحقاً بترخيص أو بقوّة الأمر الواقع، وفرّغته من فعاليته. ليست المخالفات وحدها، بل رزمة مراسيم صدرت لاحقاً قوّضته، مثل قانون تمليك القرى للأراضي المشاعيّة أو المتروكة وقسم من الغابات عام 1964، ما أدى في بعض الأماكن إلى تخلي الدولة عن دورها في الحفاظ على الحيّز الأخضر العام. وفي العام 1983، صدر المرسوم الإشتراعي رقم 43 الذي استثنى مشاريع البناء المرخّص لها أو التي يرخص لها، ومشاريع الأشغال العامة التي تجريها الإدارات والمؤسسات العامة من منع القطع!. وبعد ثماني سنوات، تكرّس المرسوم بقانون من دون إدخال شرط إلزاميّة التحريج في مقابل المساحة الحرجية المقتطعة. تعثّر الدولة في فرض سلطتها الحمائيّة واكبته عوامل أخرى. بحسب مدير برنامج الأراضي والموارد الطبيعيّة في معهد الدراسات البيئيّة في جامعة البلمند جورج متري، أدت التغييرات الإجتماعية والإقتصادية إلى فقدان الإهتمام بالغابات وتهميشها، كالتخلي عن جمع حطب الوقود والتقليم والرعي المنظم، ما جعل الغابات عرضة بشكل متزايد للحرائق بفعل تراكم الوقود النباتي. عدا عن الحرائق، تقلّصت غابات جبل لبنان بسبب التمدد العمراني وانتشار المرامل والكسارات. التوسع الحضري (سواء العمران أو البنى التحتية) شكل ضغطاً هائلاً على بعض مناطق جبل لبنان لا سيما بعد النزوح من الأعالي إلى الوسط أو الساحل؛ تحديداً مناطق كسروان والمتن الجنوبي والشمالي، من ضمنها ضواحي بيروت الجنوبية والشمالية. من أسباب تآكل الأحراج، تضاعفت تصاريح البناء بين عامي 2007 و2008 فقط، من 4.3 ملايين إلى 8.4 ملايين متر مربع.

يحمّل متري النظام الحالي مسؤولية فوضى إستخدام الأراضي. "هو غير محصّن ضدّ التدخل السياسي ولا يعتمد التخطيط الإستراتيجي والمستدام لاستخدام الأراضي. حتى أن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة لم تؤخذ في الإعتبار". ويحمّل متري وزارة الزراعة المسؤولية الأكبر في إعادة إحياء لبنان الأخضر، ويسأل ماذا تفعل هذه الوزارة؟.

يشير مدير التنمية الريفية والموارد الطبيعية في الوزارة شادي مهنا إلى معوّقات أمام حماية الغابات، منها ضآلة عديد حراس الأحراج ودورهم المقتصر على ضبط المخالفة وتحويلها إلى القضاء الذي يحكم للمخالف بأقل من حجم جرمه، ما أفقدها قوّتها الرادعة. واعتبر أن تضارب القوانين أفقد الوزارة نفسها سطوتها على الغطاء الحرجي، "عند إحالة مخطط إلى مشروع عام، تُصدر مصلحة الأحراج التراخيص بناء على موافقات مسبقة صادرة عن إدارات رسمية أخرى كرخصة قطع أشجار حرجيّة بداعي شقّ طريق عامة وإنشاء سد... وهي هنا ملزمة قانوناً إعطاء التراخيص عند تقديم الطلب مرفقاً بكامل المستندات القانونية. أما بالنسبة إلى المُلك الخاص، فالسماح بقطع الأشجار الصمغيّة محصور بسببين: البناء المرخص وأحياناً الحفاظ على السلامة العامة. بالنسبة إلى الأشجار الورقيّة، فيزاد سبب ثالث: إستصلاح الأراضي بهدف الإستثمار الزراعي". وهنا، تبرز مسؤولية التنظيم المدني ووزارتي الاشغال العامة والداخلية والبلديات في منح تراخيص البناء والإستصلاح.

في مقابل السماح بالقطع، تعكف الوزارة على التحريج. بحسب مهنا، أطلقت في العام 2012 برنامج "40 مليون شجرة" لزيادة مساحة الغابات من 13 إلى 20 في المئة من مساحة لبنان.

على خط مواز، إنبرت جمعيات عدة أبرزها جمعية "جذور لبنان" لزيادة المساحات الحرجية وتعزيز طرق التشجير المستدامة بالشراكة مع المجتمعات المحليّة. حتى العام 2019، سجلت زراعة وحماية ورعاية اكثر من 350 ألف شجرة، إستناداً إلى أبحاث علميّة بالتعاون مع كلية العلوم في جامعة القديس يوسف. وكانت لجبل لبنان حصة من التشجير بالأرز والصنوبر والخروب والبطم واللزّاب والشربين...

مبادرات رسمية ومدنية عدة سجلت في سياق إعادة التشجير. وبحسب موقع Globalforestwatch.org سجل جبل لبنان أعلى نسبة تشجير على مستوى لبنان بين عامي 2001 و2012، بلغت 778 كيلو هتار. وقد حاز قضاء الشوف المرتبة الأولى حيث تمّ زرع 241 هكتاراً، فيما حلّ قضاء كسروان في المرتبة ما قبل الأخيرة بـ 98 هكتاراً، وقضاء بعبدا في المرتبة الأخيرة بزرع 77 هكتاراً. علماً أن هذين القضاءين يضمّان مدناً وبلدات ساحلية ذات كثافة سكانية عالية، غالبيتها ممن نزحوا من القرى الجرديّة كجونيه وزوق مكايل وزوق مصبح والضاحية الجنوبية.

المجتمع المدني عمل على خط التشريع أيضاً. الشبكة اللبنانية للمدافعة من أجل البيئة، قدمت خلال العام 2019 مشروع قانون إلى مجلس النواب، يرمي إلى "حماية جبال لبنان العالية وإنمائها". وقال مؤسس جمعية "الأرض" بول أبي راشد إن القانون يسلك طريقه بين اللجان النيابية لإقراره.

الزوق ودواخينها... مدينة للسرطان والتهديد بالموت

باسكال صوما
صحافية

كما أن الطريق إلى جونيه أو الزوق أو طرابلس أو جبيل تعجّ في معظم الأحيان بزحمة السير، فهي أيضاً مزنّرة منذ سنوات بعيدة بدواخين معمل الزوق الكهربائي، وفي أيام الشتاء يمكن رؤية الانبعاثات السامة وهي تختلط بغيم السماء، ليشكلا معاً طبقة بيضاء فوق رؤوس السكان الذين باتوا يخشون التجوّل في مدينتهم أو الوقوف على شرفة أو فتح نافذة.

أجيال تأتي وأجيال ترحل، أما عمودا الزوق فباقيان. إنهما الأزمة المستعصية التي لم تستطع الدولة اللبنانية منذ عهودٍ طويلة إيجاد مشكلة لها، أسوة بمشكلات كثيرة أخرى، تنتظر بدورها معجزة من السماء. هكذا تحوّل عمودا الزوق إلى معلمين أساسيين من وجه المنطقة الحزين، وما زالا صامدين ينفثان دخانهما بسلام، فيما يواجه الأهالي خطراً صحيّاً واقتصادياً في كل يوم أو مشوار أو نفَس.

أنشئ معمل الزوق كمحطة لتوليد الكهرباء على الغاز عام 1956، إنما سرعان ما تحوّل إلى محطة لتلويث البيئة وتهديد حياة السكان وسلامتهم. فالوعود المتناثرة هنا وهناك منذ عشرات السنين، بإيجاد حلّ له، انتهت بالإندثار والنسيان. ومعمل الزوق ببرجيه الصامدين، على الرغم من تغيّر رؤساء وحكومات ونواب، بات بفعل التقاعس والمحاصصات مثالاً حيّاً لاستنزاف البيئة ونشر الأمراض والسرطانات، وتعريض سكان المنطقة لأخطار متنوّعة. ويقابل ذلك كله، إستمرار الضعف الشديد في تأمين حاجة هذه المنطقة وغيرها من المناطق اللبنانية من الطاقة الكهربائية.

"أعيش في الزوق منذ عشر سنوات، وقد تعايشت مع فكرة عدم فتح النوافذ والبلاكين. إشتريت نشّافة وصرت أنشر الغسيل داخل البيت، حتى لا يلوّثه الدخان المتصاعد من محطة التوليد"، تقول نجوى، مضيفة: "إبني يعاني من مشكلات تنفسيّة وصدريّة وهو في الخامسة، وذلك بسبب التلوّث!".

في هذا الإطار، يوضح الصحافي المتخصص في الشأن البيئي مصطفى رعد، أن "ملف الزوق الأسود يشكّل مادة دسمة للتداول منذ سنوات، وقد أدى إلى ارتفاع معدلات الإصابة بمرض السرطان والتأثير على الغطاء النباتي في المنطقة". يتابع: "الكثير من الذين يعيشون في القطر القريب من المعمل، إما فقدوا عزيزاً بالسرطان أو لديهم مصاب به، وعادة ما تنشط الأمطار الحمضيّة في هذه المناطق عندما تكون هناك مشكلة في الفلاتر، التي تقول شركة كهرباء لبنان إنها مطابقة للمواصفات البيئية، مع العلم بأن الخطة الوطنية لإدارة تلوث الهواء غير متطابقة مع المواصفات العالمية لمعايير تلوث الهواء، وتحتاج إلى تعديل فوري وسريع لحماية الناس من خطر الموت".

ويرى رعد أن "معمل الزوق والدخان الناتج منه يؤديان إلى أضرار صحيّة مرعبة في دائرة يتراوح قطرها ما بين 1 و20 كلم، من ضمنها الأمراض الصدريّة، وينتج منها ضيق تنفس وربو وأمراض تستهدف الجلد والعيون، كما تُشكّل خطراً على الأطفال على المدى القريب، إضافة إلى التسبّب بأمراض سرطانية بعد مرور 5 سنوات على استنشاق خليط الغازات السامة الموجود في السحب الدخانيّة السوداء".

علمياً، تدخل ضمن السحب السود المنبعثة غازات سامة مثل ثاني أوكسيد النيتروجين وثاني أوكسيد الكبريت والسخام وغيرها من المواد السامة التي نتنشقها بشكل يوميّ، يقول رعد، وقد أشارت دراسة أعدتها منظمة "غرينبيس" إلى إعلان مدينة جونيه الخامسة عربياً في نسبة تلوث الهواء عام 2018 بسبب كمية المعامل في هذه المناطق، منها معامل الزوق لإنتاج الطاقة.

معارك أهل الزوق مع محطة الكهرباء والتلوّث المنبعث منها يعود إلى عام 1973، تاريخ انبعاث دخّان كبريتي كثيف وسميك من مولّدات الفيول، ما سبب أضراراً في المزروعات حول المعمل في وطى نهر الكلب. ومنطقة الزوق تاريخياً، معروفة بسهلها الخصب ومرتفعاتها المزروعة باللوز والليمون والزيتون، كما كانت مقصداً لأهالي المناطق المجاورة والبعيدة للعمل والتعليم وحتى التسوّق، بفضل سوقها التجارية المزدهرة. وتبعد زوق مكايل 14 كيلومتراً من بيروت، وتمتد بين البحر والتلال والتي يصل أعلاها إلى ارتفاع 285 متراً.

لكنّ الإرث الذي عملت منطقة الزوق على بنائه والتمسّك به كهوية لها، هدّدته الحرب وتكاد دواخين الموت تقضي عليه، فأصبحت هوية المنطقة مرتبطة حكماً ببُرجيّ الموت. فـ35 ألف نسمة، يدفعون اليوم ثمن التحاصص والإهمال، وحتى الآن لا حلّ لمحطة التوليد الخطيرة التي تبثّ سمومها في الهواء والتربة والبحر، وفي أجساد السكان. حتى الآن لا حلّ على أرض الواقع، على الرغم من كثرة الاقتراحات على مدار السنين. النتيجة كانت أن بقي المعمل من دون توسيع ومن دون تطوير، ومن دون إنشاء معمل رديف في منطقة أخرى بما يخفّف الأضرار عن سكان المنطقة المحيطة به، في مقابل تزايد الأمراض السرطانيّة والصدريّة وتضرّر نوعية المزروعات والثورة السمكيّة، إضافة إلى تلوّث الهواء والمياه.

وادي بسري: فهم ثروة بسري وخطابها الوطني

جوي أيوب
باحث

هذه المقالة هي دعوة لاستكشاف الروابط بين الحراك لوقف مشروع سدّ بسري، وهو مشروع مقترح في وادي بسري الواقع في جبل لبنان، والأهميّة الأكبر لدمج منظور العدالة البيئيّة والإجتماعيّة مع فهمنا للسياسة اللبنانية الحديثة.

يقع وادي بسري في أرض خضراء خصبة، جنوب غرب بيروت، ويضمّ مساحات شاسعة من أشجار الصنوبر والحمضيّات بالإضافة إلى الآثار القديمة. ويهدّد مشروع سدّ بسري كلّ ذلك لأنّه يتطلّب غمر جزء كبير من الوادي.

بالإضافة إلى تكاليفه البيئيّة الواضحة، تجدر الإشارة إلى أنّ مشروع سدّ بسري، على الرغم من كونه مثيراً للجدل بين عامة السكان، يظلّ رمزياً للغاية بالنسبة إلى الطبقة السياسية اللبنانية. إنّها ليست سوى أحدث سياسة لبنانية في مرحلة ما بعد الإستقلال تعود إلى عقود. ومنذ ذلك الحين، إعترض العديد من الأكاديميين على "الاستراتيجيّة الوطنية الطويلة الأجل لإنشاء سدود تغطّي كامل البلاد"[1] بسبب تكاليفها البيئيّة والإجتماعيّة، ولكنّ ذلك لم يمنع أعضاء الطبقة السياسية اللبنانية من إعادة تدوير هذه الأفكار البالية.

في الواقع، الأمر الذي يفاجئ معظم الناس هو عمر مشروع سدّ بسري، الذي يعود تاريخه إلى عام 1953، بعد عشرة أعوام فقط من الإستقلال. ولم يتمّ إحياؤه إلّا في عام 2014 بدعم من البنك الدولي، ومنذ ذلك الحين قوبل بمعارضة شديدة من الأكاديميين والناشطين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ألغى البنك الدولي تمويله للمشروع "بسبب عدم إنجاز المهام التي تشكّل شروطاً مسبقة لبدء بناء سدّ بسري"[2] . ونحن حتى الآن لا نعرف ما سيكون وضعه النهائي، مع بقاء خطر إعادة إطلاقه في المستقبل القريب حقيقياً.

إنّ تخطّي مثل هذه المشاريع مراحل التاريخ اللبناني المتعدّدة يشير إلى مشكلة أعمق بكثير تتعلّق، مثلها مثل الكثير من الأمور في لبنان، بالزبائنيّة والفساد الذي يسيطر على الحكومة اللبنانية. وكما قالت جود مبسوط في أطروحتها حول مشروع سدّ بسري، فإنّ هذه المشاريع تصوغها الطبقة الحاكمة في لبنان كمناورات سياسيّة "تُرسّخ القوى القائمة وتُفاقم الإنقسامات المجتمعيّة"[3]. ويتمّ ذلك من خلال مخصّصات محدّدة لرأس المال على أساس حسابات الزبائنية (على سبيل المثال، قد يدعم سياسي أو حزب سياسي مشروعاً "تنموياً" على أساس الروابط التي يمكن أن يجلبها، والربح الذي قد يحقّقه منه، وما إلى ذلك). كما أنّه يقترن بالحسابات الطائفية المعتادة التي تجعل بعض الأحزاب السياسية أكثر اهتماماً بمناطق معيّنة و"تنميتها" من غيرها.

وبما أنّ مختلف الأطراف التي استثمرت في مشروع سدّ بسري تناشد بانتظام الخطاب الطائفي القائم، فإن اتّباع نهج العدالة البيئيّة لمعالجة مسألة وادي بسري هو المناسب فقط. إنّ هذه الحقيقة ليست سوى أحدث مثال على تصدّر الإهتمامات البيئيّة والصحيّة دائماً طليعة الحركات الإحتجاجيّة في لبنان، بما في ذلك إحتجاجات "طلعت ريحتكم!" في 2015 التي كانت أكبر إحتجاجات مستقلّة إلى حين إنطلاق ثورة تشرين 2019. وقد ظهرت حملة "أنقذوا مرج بسري" بين هذين الإحتجاجين.

ربطت إحتجاجات "طلعت ريحتكم!" بشكلٍ صريح أزمة النفايات التي تؤثّر على بيروت وجبل لبنان بالزبائنيّة والطائفيّة التي يُنظر إليها على أنّها متجذّرة بعمق في المؤسسة السياسية اللبنانية. وأثارت صور أكياس القمامة التي تتراكم في شوارع المنطقتين مقارنات مع نظام سياسي متحلّل، ممّا سمح للعديد من الناس برؤية الروابط المباشرة بين السياسة والبيئة. ومع ذلك، لم تتمكّن حملة "طلعت ريحتكم!" في العام 2015، من صياغة مطالب تستند إلى إطار العدالة البيئية، وهو درس أعتقد أنّ نشطاء "أنقذوا مرج بسري" قد تعلّموا منه. ومنذ ثورة تشرين 2019، ربط نشطاء "أنقذوا مرج بسري" حملتهم بشكل روتيني بالإحتجاجات الأوسع نطاقاً، حتى أنّهم إستعانوا بالهتافات التي كانت تُردّد في شوارع بيروت وطرابلس وأماكن أخرى.

© عدرا قنديل

ونقلاً عن مبسوط مجدّداً قولها: "يمكن النظر إلى عملية التدمير البيئي والثقافي اللامتناهي بالتوازي مع حالة الإحتجاج المستمرّة، على أنّها معركة من جانبين مع المناظر الطبيعية في الوسط؛ معركة من أجل عوالم مختلفة من المناظر الطبيعية"[4]. وبعبارة أخرى، فإنّ وادي بسري هو في طليعة صراع طويل ومستمرّ بين الأماكن العامة والمشتركة والمصالح المؤيّدة للخصخصة داخل المؤسسة السياسية. ولقد رأينا هذه الأمور بشكلٍ أكثر تواتراً في السنوات الأخيرة، حيث قدّم النشطاء في جبل لبنان وبيروت وغيرهما، مطالب صريحة يمكن القول بأنّها ذات طبيعة خاصة بالعدالة البيئية، ولو بشكلٍ غير مباشر.

فعلى سبيل المثال، يحاول المتظاهرون في بيروت خلال ثورة تشرين 2019 ومنذ إنطلاقها، إستعادة المساحات المخصخصة في وسط بيروت،[5] والتي لا يزال يعتبرها العديد من اللبنانيين حَرفياً "البلد" -مساحةٌ عامة حيث يستطيع الناس من جميع الطوائف والخلفيات الإختلاط فيها. ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق نحو تخضير هذه المساحات في السنوات المقبلة، وعكس التوجّه الذي يعود إلى الأيام الأولى من لبنان ما بعد الاستقلال، حيث حدّت مشاريع البنية التحتيّة الضخمة والخصخصة الجماعية من المساحات التي كانت تعتبر في السابق عامة أو مشتركة.

ولهذا السبب، نستطيع أن نستنتج

أنّ الإهتمامات البيئيّة والصحيّة سوف تصبح جزءاً متزايداً من المطالب السياسية، وخصوصاً منذ انفجار الرابع من آب في بيروت وجائحة كوفيد-١٩ المستمرّة، ناهيك عن آثار الإحتباس الحراري العالمي. ومن المرجّح أن يكون هذا أمراً حتميّاً نظراً إلى حجم هذه المشاكل المترابطة، والوقت هو الذي سيثبت ذلك.

المراجع:

1- http://dspace.mit.edu/handle/1721.1127862/

2- http://www.worldbank.org/en/news/statement/202004/09//cancellation-of-water-supply-augmentation-project-bisri-dam-project

3- http://dspace.mit.edu/handle/1721.1127862/

4- http://dspace.mit.edu/handle/1721.1127862/

5- https://joeyayoub.com/201901/12//ghassan-halwani-and-the-reclaiming-of-lebanons-imaginaries/

حكاية زمن

© عمل فني للفنان عماد أبو عجرم

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -
مبنى البنك العربي الأفريقي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#UNDPLebanon
www.peacebuildingsupplement.org

تصميم وتنفيذ:
ألينا مراد

خط: بناء السلام
خليل ماجد

تدقيق لغوي:
جميل نعمة

ترجمة إلى العربية:
لينا اسحق لحود